قواعد وصف وإتاحة المصادر (وام : RDA) ومتطلبات التطبيق على المستوى الوطني خطة مقترحة لتكوين لجنة توجيهية مشتركة للإشراف على التطبيق بالمكتبات المصرية

د. ليلى سيد سميع

مدرس - قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات

كلية الآداب – جامعة القاهرة

مستخلص:

يشهد قطاع الفهرسة بشقيها الوصفية والموضوعية تطورات متسارعة في مدى زمنى ضيق على مدار السنوات الماضية ربما تساوى ما شهدته من تطورات سابقة عبر قرون. وقد جاء معيار وصف وإتاحة المصادر ليفرض تحديًا كبيرًا للمشتغلين بمجال العمليات الفنية بصفة خاصة سواء من ناحية الدراسة والبحث أو الممارسة والتطبيق. وفي هذا الإطار قامت الدراسة بتقديم خطة مقترحة لتكوين لجنة توجيهية مشتركة تكون مهمتها التنسيق على المستوى الوطني للتطبيق والتعريب والتدريب، فضلاً عن تمثيل مصر في المحافل الدولية والإقليمية ذات العلاقة.

تم إعداد استمارة لإبداء الرأي وجهت إلى أربع كيانات رئيسية مقترحة هي: دار الكتب المصرية، الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، اتحاد مكتبات الجامعات المصرية ومكتبة الإسكندرية. تضمنت الاستمارة مجموعة من النقاط من أهمها مدى الاستعداد للانضمام لتلك اللجنة بالإضافة إلى بعض المعلومات الأساسية التي تساعد في تحليل نقاط القوة، مواطن الضعف، الفرص والتهديدات أو المخاطر المتوقعة حال التنفيذ وذلك للمساعدة في وضع نواة لخطة استرتيجية محددة الأهداف والمسئوليات، والجدول الزمني لتطبيق وتعريب قواعد وصف وإتاحة المصادر (و أ م : RDA) في بيئة المكتبات المصرية تحت إشراف تلك اللجنة وعلى رأسها دار الكتب المصرية.

الكلمات المفتاحية: قواعد وصف وإتاحة المصادر (و م أ: RDA) – قواعد الفهرسة– معايير وصف المحتوى – مجتمع الفهرسة.

تقديم:

يشهد قطاع الفهرسة بشقيها الوصفية والموضوعية تطورات متسارعة في مدى زمني ضيق على مدار السنوات الماضية. ربما تساوى ما شهدته من تطورات سابقة عبر قرون. ولا شك أن الفضل في ذلك يعزى إلى التطورات التي نشهدها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالاتICT، وما حققته شبكة الإنترنت من تربع على عرش أدوات ونظم بحث واسترجاع المعلومات. ونذكر في هذا الصدد ما تشير له نتائج الدراسات المسحية لسلوك المستفيدين من أن الغالبية العظمى من المستفيدين من المكتبات الأكاديمية يفضلون اللجوء لمحرك البحث جوجل كاختيار أول لهم في عمليات البحث عن المعلومات (مؤمن النشرتي، ٢٠١٢).

وجاء معيار وصف وإتاحة المصادر ليفرض تحديًا كبيرًا أمام المشتغلين بمجال العمليات الفنية بصفة خاصة سواء من ناحية الدراسة أو البحث أو الممارسة والتطبيق، ولابد من أن تكون المكتبات العربية على درجة من الجاهزية للبدء في التحول له؛ حيث أصبح الأمر ضرورة حتمية في ظل التغيرات على المستوى الدولي وعلى مستوى البحث والاسترجاع في الفهارس المباشرة (فتحي عبدالهادي، ٢٠١٠). ومنذ صدور المعيار في عام ٢٠١٠ واتخاذ الخطوات العملية نحو تطبيقه من خلال إنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة والتي يتمثل فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة وأستراليا، فقد أصبح الأمر يقتضي ضرورة إعداد العاملين في مكتباتنا العربية للتعامل مع هذا المعيار الجديد الذي سوف يحل كلية محل قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية، وفق لما تشير إليه الدلائل المختلفة للتطبيق (مصطفى حسام الدين، ٢٠١١). وقد بدأ الاهتمام في العقد الأخير من جانب المتخصصين والمهتمين بمجال العمليات الفنية بالمكتبات بتطوير أدوات وأشكال اتصال أكثر ديناميكة من شكل مارك ٢١ كشكل اتصالي،

وقواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية (قاف) كقواعد لوصف المحتوى في التعامل مع بيئة الويب. وتمثلت البدايات الأولى لهذه المحاولات بظهور معيار دبلن كور كمعيار للميتاداتا بديلاً عن قاف بالإضافة لظهور لغة XML و SGML لتكويد بيانات التسجيلة.

إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية لتلبية احتياجات المستفيدين من فهارس المكتبات، فلازالت التسجيلات الببليوجرافية كامنة داخل الفهرس الإلكتروني نفسه ويجب الوصول إليها من خلال البحث المباشر فيه. فضلاً عن القصور في عمليات الربط بين البيانات ذات العلاقة وغيرها من الملاحظات التي أدت لظهور عدة معايير من أهمها على سبيل المثال المتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية FRBR. كل هذا من شأنه إحداث اتصال بين عالم الويب من ناحية وبين محتوى فهارس المكتبات من تسجيلات ببليوجرافية على درجة عالية من الموثوقية لإحداث تكامل معرفي على شبكة الإنترنت (مؤمن النشرتي، ٢٠١٥).

ونتيجة للقصور الذي أبدته الفهارس الإلكترونية في ظل الإتاحة على شبكة الإنترنت في الوقت الذي أظهرت الدراسات أن اعتماد الباحثين بالدرجة الأولى يكون على محركات البحث بدت الحاجة ملحة لآليات جديدة للتعامل مع البيانات الببليوجرافية بفهارس المكتبات فقد ظهرت قواعد وصف مصادر المعلومات وإتاحتها RDA التي تعد ثورة في مجال قواعد الفهرسة تركز على المستفيد بالدرجة الأولى اعتمادًا على نموذج عائلة FRBR تلاها ظهور ما يسمى بمبادرات الإطار الببليوجرافي المتكامل Bibframe.

ولم يكن مجتمع الفهرسة العربي ببعيد عن تلك المبادرات والجهود؛ حيث عقدت الندوات والمؤتمرات وورش العمل؛ ويأتي في مقدمتها ورشة العمل التي عقدت بالمكتبة المركزية لجامعة القاهرة على هامش فعاليات المؤتمر العلمي التاسع لقسم المكتبات والوثائق وتكنولوجيا المعلومات بجامعة القاهرة في عام ٢٠١٢م للدكتور مصطفى حسام الدين. وفي عام ٢٠١٤م نظمت ورشة عمل تحت رعاية الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بالدوحة تحت عنوان "معايير وصف وإتاحة المصادر RDA" للأستاذ الدكتور فتحي عبد الهادي والتي تطرقت للجوانب المختلفة للمعيار بالتفصيل فضلاً عن القضايا ذات العلاقة كالتطبيق والتعريب. فضلاً عن المائدة المستديرة الثانية لمجتمع خبراء المكتبات حول تطبيق أو لا تطبيق RDA في عام ٢٠١٤م، هذا بالإضافة إلى إسهامات الأستاذ عبد الحميد معوض والتي أثرت الإنتاج الفكري العربي من الناحية التطبيقية في هذا الصدد.

وقد كللت هذا الجهود بظهور الدليل العربي للفهرسة باستخدام قواعد التقنين الدولي لوصف وإتاحة الموارد الببليوجرافية ووفقًا لمعيار مارك ٢١. وهو خطوة هامة بلا شك في طريق التحول للبيئة الببليوجرافية الجديدة، ويعرض

الدليل الذي يقع في ٣٦٩ صفحة قواعد RDA من خلال التطبيق على حقول مارك ٢١، وبالتالي فهو مرتب وفقًا لبينة صيغة مارك ٢١ ومن الممكن أن يشكل هذا العمل الرائد أساسًا جيدًا لعمليات تعريب النص الكامل لقواعد RDA (الفهرس العربي الموحد، ٢٠١٥م).

مشكلة الدراسة:

على الرغم من التطورات المتلاحقة على المستوى العالمي في مجال الفهرسة، وعلى الرغم من الحراك والتفاعلية من جانب المتخصصين في مجال الفهرسة والعاملين بالمجال في الوطنى العربي، وما تم تنظيمه من ندوات ولقاءات وورش عمل كلها على درجة عالية من الأهمية، إلا أننا لم نجد خطة وطنية للتحول للشكل الجديد، بل إن كثيرًا من المكتبات المصرية ما زالت تعاني من مشكلات إتاحة تسجيلاتها الببليوجرافية في شكل إلكتروني من خلال شكل مارك ٢١ وفقًا لقواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية. كما أن هناك تفاوتًا في الأداء بين المكتبات وفقًا لمقتضيات الأمور في كل حالة على حدة دون وجود هيئة ببليوجرافية على المستوى الوطني يقع على عاتقها مسئولية وضع الخطط الاستراتيجية للتطبيق، والأخذ بيد المكتبات الراغبة في التطبيق.

ولمواكبة هذه التطورات التي لا محالة لابد من التحول إليها في ظل عالم مفتوح تزايدت فيه عمليات تبادل البيانات كان لزامًا أن تكون هناك هيئة/هيئات تتولى التخطيط على المستوى الوطني، وتكون نقطة الوصل بين المكتبات في مصر وغيرها ونظيراتها من اللجان والهيئات بحيث تتولى مهام التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتنسيق. ولقد نادى بذلك منذ عام ٢٠١٠م الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبد الهادي (عبدالهادي، ٢٠١٠م) والدكتور مصطفى حسام الدين في دراسته المفصلة حين أشار إلى ضرورة أن تكون عمليات التعريب والتدريب كجهد جماعي تقوم به مجموعة من الهيئات على المستوى الوطني (مصطفى حسام الدين، ٢٠١١م).

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد متطلبات تطبيق قواعد وصف وإتاحة المصادر (ومأ: RDA) على المستوى الوطني من خلال رسم خطة مقترحة لتكوين لجنة توجيهية مشتركة للإشراف على التطبيق بالمكتبات المصرية، مع تحديد تلك الجهات المشتركة. ويتم دراسة الموضوع من منظور تحليل النظم عن طريق تحديد إطار عام للنظام المقترح؛ والذي لابد أن تتبناه جهة و/ أو جهات وطنية على مستوى الدولة وبيان حدوده وأبعاده وتحديد مكوناته الداخلية التي من شأنها تحقيق الهدف المطلوب والذي يتمثل في تطبيق الممارسات الحديثة في عمليات وصف مصادر المعلومات، وإتاحتها بالمكتبات المصرية بما يواكب التطورات على المستوى العالمي.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق أهدافها من خلال طرح التساؤلات التالية:

١- ما أهمية وجود لجنة توجيهية مشتركة تعنى بشئون الفهرسة بصفة عامة ومعيار (وأم: RDA) بصفة خاصة وما يتعلق بها من قضايا على المستوى الوطني، وتمثيل مصر على المستوى الدولي؟
٢- ما المقومات البشرية والمادية والبرامجية التي من شأنها المساعدة في تكوين هذه اللجنة وتيسير سبل عملها؟
٣- ما الأهداف العامة والتفصيلية لهذه اللجنة وكيف يمكن تحقيقها في مدى زمني محدد؟
٤- ما الجهات المرشحة لمسئولية تكوين تلك اللجنة ومتابعة أعمالها؟
٥- كيف يمكن الاستفادة من التجارب والجهود الدولية في هذا الصدد للمساعدة في وضع خطة مقترحة لتكوين لجنة توجيهية مشتركة على المستوى الوطني في مصر؟
٦- هل يمكن الاستفادة من الجهود العربية التي تمت في تعريب قواعد (وأم: RDA) أو ما يرتبط بها مثل تعريب FRBR.

منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:

تستعين الدراسة بالمنهج التحليلي من خلال تجميع مجموعة من الدراسات والتجارب حول كيفية تطبيق معيار وصف، وإتاحة المصادر (وأم: RDA) على المستوى الوطني في عدد من الدول المتقدمة والنامية للوقوف على أهم متطلبات التنفيذ، وللخروج بمجموعة من الدروس المستفادة من تجارب هذه الدول. بالإضافة إلى ذلك تم إعداد استمارة جمع بيانات بهدف إبداء الرأي في المشاركة في تلك اللجنة إذا ما تحقق ذلك فعليًا، فضلاً عن الحصول على العناصر اللازمة لإعداد التحليل الرباعي SWOT لنقاط القوة، مواطن الضعف، الفرص والتهديدات بغرض المساعدة في رسم خطة عمل للجنة التوجيهية المشتركة المقترحة. وتم إرسال تلك الاستمارة عبر البريد الإلكتروني للمسئولين بكل من دار الكتب المصرية، وحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات بصفتها الجهة المشرفة على أنشطة ميكنة العمليات الفنية باتحاد مكتبات الجامعات المصرية، مكتبة الإسكندرية، والجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات باعتبارهم الكيانات الأربعة الرئيسية المقترحة لتكوين تلك اللجنة، وقد أجابت كل الجهات المقترحة على استمارة جمع البيانات فيما عدا مكتبة الإسكندرية؛ حيث لم يأت رد على الاستمارة.

عرض للإنتاج الفكري:

يحفل الإنتاج الفكري العربي بكثير من الدراسات التي تناولت معيار (وأم: RDA) من جوانب عدة، عدد لا بأس به من هذه الدراسات تناول قضايا التطبيق في البيئة العربية. وقد تعد دراسة يسرية زايد (٢٠٠٩م) من بواكير الدراسات العربية بل يمكن القول أنها الدراسة العربية الأولى حول قواعد وصف المصادر

وإتاحتها RDA، وتناولت الدراسة بالتفصيل تعريف التقنين الجديد وتعريف بعض المصطلحات المتعلقة به، فضلاً عن مقارنته بقواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية من حيث: جهة الإصدار ونقاط الإتاحة، والبناء والتكون، كما قدمت الدراسة نماذج عملية لتسجيلات ببليوجرافية وفقًا للقواعد الجديدة. تأتي أيضًا دراسة أخرى هامة في نفس العام لهشام فتحي (٢٠٠٩م) عن ثورات التغيير في مجال الفهرسة الوصفية لتلقي الضوء على حتمية التغيير نحو تطبيق القواعد الجديدة من خلال استعراض الجهود التي تمت للتقليل من الفجوة بين التطورات التكنولوجية الحديثة من جهة، وبين الفهرسة من خلال العرض المفصل لمفهوم قواعد البيانات العلائقية، ومفهوم البيانات المهيكلة وما يمكن أن يقدمه لبنية التسجيلة الببليوجرافية بغرض الاسترجاع.

وقد ألقت دراسة فتحي عبد الهادي (٢٠١٠م) حول الفهارس العربية المتاحة على الخط المباشر، والمعايير الببليوجرافية القياسية الضوء على أهمية هذا المعيار الجديد لوصف المحتوى من منظور آخر؛ حيث تناولت الدراسة تأثير بيئة الويب على الفهارس المتاحة على الخط المباشر، وما ترتب على ذلك من ظهور معيار (وأم: RDA)، وذكرت الدراسة في مقترحاتها أنه لا مفر من تطبيق قواعد وصف وإتاحة المصادر إن آجلاً أو عاجلاً، على أن هذا التطبيق لابد وأن يسبقه التخطيط الجيد والتجهيز. كما تمت الإشارة كذلك إلى القواعد الجديدة وتأثيرها على الفهرسة في البيئة الإلكترونية (فتحي عبدالهادي، نبيلة خليفة جمعة، ٢٠١٠م).

من بين الدراسات الهامة والرائدة في هذا الصدد كذلك دراسة مصطفى حسام الدين (٢٠١١م)؛ وتناولت الملامح العامة والركائز الأساسية للمعيار الجديد، مع عرض مفصل لبناء المعيار والفصول المختلفة التي يضمها ومجالات استخدام كل منها، وقد أثار المؤلف في هذه الدراسة قضية في غاية الأهمية؛ وهي قضية تعريب المعيار الجديد، واقترحت الدراسة أن تكون عملية التعريب نتيجة جهد جماعي مع اقتراح الجهات التي يمكن أن تتولى عملية التعريب، واختتمت الدراسة بمجموعة من النماذج التطبيقية لتسجيلات ببليوجرافية تم فهرستها باستخدام المعيار الجديد.

ويشير التقرير الصادر عن المائدة المستديرة الثانية لمجتمع خبراء المكتبات Library Experts حول تطبيق معيار (و أ م : RDA) من عدمه في البيئة العربية إلى ضرورة التطبيق في ضوء مجموعة من التوصيات والاقتراحات من بينها ضرورة وجود ترجمة عربية تكون نتيجة جهد عربي جماعي، مع البدء في عمليات تدريب أمناء المكتبات. كما أشار البعض أيضًا إلى ضرورة وجود فهرس موحد وترسيخ لمفهوم الفهرسة التعاونية. وقد شارك في هذه المائدة المستديرة جهات قامت بتطبيق (و أ م : RDA)

وهي:دار الكتب اللبنانية، مكتبة قطر، مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة وجهات أخرى لم تطبق هذا المعيار، وهي : مكتبة الإسكندرية، مكتبة كلية الدراسات العربية والإسلامية بدبي، مكتبة مصر العامة بالقاهرة، بهدف دفع المائدة إلى تبادل الخبرات بين المهتمين بالـ RDA (عزيزة محمدي، ٢٠١٤م).

وقد قامت المكتبة الوطنية اللبنانية بعرض تجربتها في البدء في تطبيق معيار RDA على مجموعاتها وبحث مشكلات التطبيق على المجموعات العربية من خلال المائدة المستديرة السابق الإشارة إليها. وقد بدأت هذه المحاولات للتطبيق منذ عام ٢٠٠٩م ضمن مشروع تطوير المكتبة الوطنية وبناء الملف الاستنادي للأسماء (عزيزة محمدي، ٢٠١٤م).

وفي كتابها عن استراتيجيات تطبيق RDA في المكتبات المنشور باللغة الإنجليزية قدمت ماجدة الشربيني (٢٠١٣م) عرضًا شاملاً للموضوع في تسعة ، وذكرت في مقدمة كتابها إنه دليل إرشادي ومقدمة للموضوع تتناول جوانبه المختلفة وليس الهدف منه تغطية كل جانب بصورة مفصلة (Al-Sherbini, ٢٠١٣).

فضلاً عن ذلك هناك عدد من الدراسات الأخرى التي تناولت هذا المعيار بالشرح مع بيان مكوناته، ومقارنته بقواعد الفهرسة الأنجلو-أمريكية، وتوافقه مع شكل مارك ٢١ مع عرض نماذج تطبيقية لأنواع مختلفة من أوعية المعلومات. من بين هذه الدراسات على سبيل المثال سلسلة الدراسات التي قدمها عبد الحميد معوض والتي تثري المكتبة العربية في هذا الصدد، من هذه الدراسات تلك التي تتناول بناء وتنظيم (وأم : RDA)، وقدم فيها محمد معوض (٢٠١٣م) عرضًا مفصلاً لبنية المعيار ومجاله والغرض من استخدامه، واستعراض الملامح والمفاهيم الرئيسية للمتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية FRBR والذي يعد التمهيد لظهور قواعد وصف المصادر وإتاحتها مع ذكر أهم أوجه القصور في قواعد الفهرسة الأنجلو-أمريكية AACR والتي كانت سببًا في ضرورة التحول للقواعد الجديدة، بالإضافة إلى عرض مجموعة من الأمثلة العملية.

وعلى مستوى الدراسات الأكاديمية فهناك عدد لا بأس به من الدراسات منها على سبيل المثال لا الحصر دراسة هاني حماد (٢٠١٤م) والتي قام من خلالها الباحث بتحليل معيار (وأم :RDA) تلاها تجربة لتطبيقه على عينة من مصادر المعلومات العربية للوقوف على ملامح سياسة تدريبية تطبيقية للمعيار في البيئة العربية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن معيار RDA يعد هو الوريث لقواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية وليس مكملاً لها.

كان للجان التوجيهية المشتركة التي تتكون تحت مظلة المكتبات الوطنية عادة دور كبير في تطوير ومراجعة تحديثات قواعد الفهرسة،

ويأتي على رأسها اللجنة التوجيهية المشتركة (Joint Steering Committee: JSC) والتي طورت قواعد وصف المصادر، وإتاحتها لتحل محل قواعد الفهرسة الأنجلو–أمريكية في طبعتها الثانية المراجعة كجزء من خطتها الاستراتيجية (٢٠٠٥–٢٠٠٩م) (Dunsire, ٢٠١٥). وقد بدأ العمل في القواعد الجديدة في عام ٢٠٠٤م، وفي ديسمبر من نفس العام قامت لجنة المبادئ الخاصة بقاف بإتاحة مسودة الجزء الأول من الطبعة الثالثة للمراجعة. وتم الاتفاق على اتجاه جديد في عام ٢٠٠٥م وتم الاتفاق على عنوان "و أ م : وصف المصادر وإتاحتها". أتيحت مسودة الجزء الأول من (وأم: RDA) في ديسمبر ٢٠٠٥م للمراجعين، تلاها إصدار مسودات لأقسام المعيار في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م. وأتيحت مسودة النسخة الكاملة من RDA في نوفمبر ٢٠٠٨م. وقامت اللجنة التوجيهية المشتركة بمناقشة المسودة الكاملة في اجتماعها في أبريل ٢٠٠٩م؛ وتم إرسال النص للناشرين بعد مراجعته وتنقيحه في يونيو ٢٠٠٩. وتم نشر التوليفة RDA Toolkit في يونيو ٢٠١٠م (JSC, ٢٠١٥).

كما تولي مكتبة الكونجرس جل اهتمامها بالتخطيط الاستراتيجي لهيكلة عملها وتنسيق جهودها فيما يتعلق بالعمليات الفنية، وخاصة الفهرسة الوصفية في ضوء أهداف محددة وفق توقيتات زمنية، وهذا ما تشير إليه الخطة الاستراتيجية لبرنامج الفهرسة المشتركة التابع لمكتبة الكونجرس Program for (Cooperative Cataloging, ٢٠١٥)

وتبرز هنا أهمية الجهود التنسيقية على المستوى الدولي في هذا المجال، ففي عام ٢٠٠٧م، أعلنت المكتبات الوطنية بكل من الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، كندا وبريطانيا عن عزمهم العمل سويًا لتنسيق جهود تطبيق المعيار الجديد، وأعادوا التأكيد مرة أخرى على التنسيق والتعاون فيما بينهم في عام ٢٠٠٩م (Oliver, ٢٠١٠).

وتعد تجربة المكتبة الوطنية الاسترالية من التجارب الهامة في التطبيق؛ والتي تمت تحت مظلة اللجنة الوطنية للفهرسة المنبثقة عن المكتبة الوطنية الاسترالية، وتتكون اللجنة من جمعية المكتبات والمعلومات الاسترالية (ALIA) والمكتبة الوطنية الاسترالية (NLA) بتمثيل متساوٍ لأعضائها، بالإضافة إلى عدد من المكتبات الأعضاء بموافقة الهيئتين. وقد دشنت اللجنة موقعاً إلكترونيًا عبر شبكة الإنترنت ليتضمن المعلومات الجارية حول تطبيق قواعد (وأم) سواء في المكتبات الاسترالية أو على المستوى العالمي. وبصفة عامة بدأت المكتبة الوطنية الاسترالية في تطبيق (وأم) في عام ٢٠١٣م، وأعطت اللجنة الحق لكل مكتبة استرالية في اتخاذ قرار تطبيق قواعد (وأم) من عدمه حسب إمكانياتها (Australian Committee of Catalogin).

بالإضافة إلى ذلك فهناك على الصعيد الدولى عدد من التجارب لتطبيق قواعد، وصف وإتاحة المصادر على المستوى الوطنى أو الإقليمي، ففي عام ٢٠١٣م صدر تقرير جماعة

الاهتمام الأوروبية لتطبيق (وأم) Europiean RDA Inteset Group (EURIG) بشأن الدراسة المسحية التي تم إجراؤها في يناير ٢٠١٢م على أعضاء المجموعة الأوروبية البالغ عددهم في ذلك الوقت ٣٢ هيئة، للتعرف على خططهم المستقبلية للتطبيق. وفي يوليو ٢٠١٣م تم إجراء مسح آخر على الأعضاء بعد بداية التطبيق وصدور الترجمتين الفرنسية والألمانيــة (Gryspeerdt, ٢٠١٣).

وذكرت المكتبة الوطنية الإسبانية في تقرير صادر عنها أنه بالرغم من رغبة كبرى المكتبات الإسبانية في التحول لهذا المعيار الجديد، إلا أن هناك عددًا من الصعوبات والقضايا التي تعوق التطبيق الفعلى لـ (وأم) في الوقت الراهن. ومن بين الأسباب التي ذكرت في هذا التقرير أن المعيار ما زال في بداياته، وهناك كثير من التعديلات والتغييرات تتم عليه، بالإضافة إلى أن البيئة الحالية لأشكال الاتصال والمتمثلة في شكل مارك لا تقدم مرونة كافية للاستفادة من البنية الجديدة لقواعد وصف المصادر وإتاحتها أو المتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية (Biblioteca Nacional de España ، ٢٠١٤).

وفي ألمانيا قام المسئول عن معايير المكتبات في عام ٢٠١٢م بمراقبة ودعم جهود التغيير مع الجماعات ذات الخبرة والجهات الأخرى ذات العلاقة مثل: اتحاد شبكات المكتبات. بالإضافة لذلك، الوضع في الاعتبار نماذج البيانات المستقبلية ويتضمن ذلك نشر ترجمة ألمانية للقواعد، مع رسم السياسات الخاصة بها والبدء بعمليات التدريب، وأكد على ضرورة وضع اللغة الألمانية والممارسات المحلية في الاعتبار. وقد كان للعاملين بالمكتبة الوطنية الألمانية دور هام في كثير من العمليات، أو كانوا على اتصال وثيق مع الكيانات المسئولة عن الترجمة (DNB).

وقد وقعت المكتبة الوطنية الصينية من خلال دار النشر بها اتفاقية مع جمعية المكتبات الأمريكية في مايو ٢٠١٢م للحصول على ترخيص للترجمة الصينية لـ (وأم: RDA) وتكون فريق عمل الترجمة من مجموعة من العاملين بالمكتبة الوطنية الصينية، ومجموعة من الخبراء من اتحاد المكتبات الأكاديمية الصينية المسمى نظام معلومات المكتبات الأكاديمية الصينية CALIS، ووضع فريق العمل خطة زمنية للانتهاء من الترجمة بنهاية ٢٠١٢م على أن تنشر في أوائل عام ٢٠١٣م (GU, ٢٠١٢). وقد أصبحت القواعد متاحة بالفعل في عام ٢٠١٤م، مع ملاحظة أن الاتفاق كان لإصدار طبعة مترجمة في الشكل المطبوع فقط، ولم تشمل الاتفاقية إتاحة الترجمة في شكل إلكتروني (RDA Toolkit, ٢٠١٤). ومن الجدير بالذكر أنه تم عقد لقاء بين خبراء الفهرسة الصينيين لمناقشة مستقبل قواعد الفهرسة الصينية، والنظر في وضع معيار موحد يعتمد على معيار تدوب ISBD بالإضافة إلى مناقشة مشكلات وتحديات واستراتيجيات تطبيق قواعد RDA في الصين(Gu, B, 2012).

وقررت المكتبة الوطنية بسنغافورة البدء بتطبيق معيار (وأم : RDA) في مايو ٢٠١٢م، واتخذت الخطوات الفعلية للتطبيق في أبريل ٢٠١٣م. وقد وضعت المكتبة خطة استراتيجية والخطط التنفيذية اللازمة للتطبيق مع البدء في إطلاق برنامج تدريبي للعاملين بالمكتبة حول القواعد الجديدة اعتمادًا على المحتوى التدريبي لمكتبة الكونجرس مع بعض التعديلات ليلائم احتياجاتها، وأخذت المكتبة الوطنية بسنغافورة في الاعتبار قبل التطبيق اتخاذ قرار بشأن بعض التطبيقات المحلية ذات العلاقة بطبيعة مجموعاتها، وطرحت تلك القرارات في الفهرسة على مجموعة من المستفيدين وتلقت ملاحظاتهم (Kathy Choi, Haslinda Md Yusof, And Fauziah Ibrahi، ٢٠١٤م).

وفي جنوب أفريقيا كونت المكتبة الوطنية للدولة اللجنة التوجيهية لمعيار وصف المصادر وإتاحتها لجنوب إفريقيا، ومنذ إنشائها في عام ٢٠١٠م تعمل اللجنة كهيئة استشارية لإرشاد ودعم مجتمع المفهرسين بجنوب إفريقيا في القرارات المتعلقة بتطبيق معيار (وأم: RDA). وعقدت اللجنة عددًا من الاجتماعات وانبثقت عنها أربع لجان فرعية هي: لجنة الاتصال، لجنة التطبيق، لجنة التدريب، ولجنة الإشراف على البنى التحتية للتطبيق والممارسة. اتخذت اللجنة قرارها في أبريل عام ٢٠١٢م بتطبيق قواعد (وأم : RDA) في جنوب أفريقيا على مراحل وبجهد تطوعي، فالمؤسسات الببليوجرافية لديها الحرية التامة لتقرير الخطة الزمنية واستراتيجيات التدريب التي سوف تتبناها وفقًا لسياسات كل مؤسسة (The RDA-SA Steering Committee, ٢٠١٣)

مما سبق نستطيع الخروج بمجموعة من المؤشرات والدروس المستفادة في التطبيق نذكر من بينها:

- إن العمل في تطبيق معيار (وأم : RDA) يتم تحت مظلة المكتبات الوطنية في المقام الأول فضلاً عن بعض المكتبات الكبرى وجمعيات المكتبات بالدول محل الدراسة وغيرها من النماذج الأخرى.
- عادة ما يكون هناك لجنة أو جماعة اهتمام يتم تشكيلها من مجموعة من المتخصصين المهنيين ممثلين عن هذه الجهات المذكورة فضلاً عن ذوي الخبرة الأكاديمية، على أن الغالبية العظمى من التجارب قامت بتكوين لجان.
- باستعراض الإنتاج الفكري العربي تجمع غالبية الدراسات التي نادت بالتعريب على ضرورة تضافر الجهود بين أكثر من جهة يكون من بينها المكتبة الوطنية للقيام بهذه المهمة فضلاً عن تدريب المفهرسين على القواعد الجديدة.
- استند العمل في اللجان الوطنية التي شكلتها الدول المذكورة سابقًا على خطة استراتيجية للتطبيق تسير وفق أهداف محددة، فضلاً عن تشكيل مجموعة من اللجان الفرعية

لتنظيم العمل مثل ما حدث في تجربة جنوب أفريقيا.

- تقوم اللجان المسئولة عن التطبيق بتوفير موقع إلكتروني يبث من خلاله كل ما يتعلق بالمعيار، أو أن يكون هناك صفحة إنترنت ضمن أحد روابط الموقع الإلكتروني للمكتبة الوطنية من خلال وجود رابط على صفحتها الرئيسية.

لجنة توجيهية مشتركة أم جماعة اهتمام:

للإجابة على هذا التساؤل الخاص بأيهما أفضل أن تكون هناك لجنة توجيهية مشتركة أم جماعة اهتمام؟! نجد أن الاتجاه العام في كثير من النماذج على المستوى الوطني يقوم على أساس وجود لجنة، بينما قام النموذج الأوروبي بالاتجاه إلى إنشاء جماعة اهتمام، ولعل السبب في ذلك أن النموذج الأوروبي ضم ممثلين عن أكثر من دولة فكان شكل جماعة الاهتمام هو الأكثر ملاءمة. وترى الباحثة أن صفة اللجنة تكسب المشروع أهمية أكثر لما لها من مزايا الثبات، والعمل من خلال شكل أكثر رسمية في ضوء جدول زمني ومهام ومسئوليات محددة، وإن كان ذلك لا ينفي عن جماعة الاهتمام قيامها بهذه الأمور كافة. ولا مانع في حال تكوين تلك اللجنة، والبدء في تنفيذ مهامها أن يتم تكوين جماعة اهتمام من خيرة الخبراء والمتخصصين ذوي العلاقة في مصر تعزز من دور اللجنة وتزيد من الوعي بأهميتها، فضلاً عن تقديم المشورة والعون في حال طلب المساعدة.

أولاً: تحليل نتائج الاستمارة:

تعد دار الكتب أقدم الجهات المقترحة من حيث الإنشاء ويرجع تاريخ إنشائها إلى عام ١٨٧٠م، بينما أحدثها هو اتحاد مكتبات الجامعات المصرية الذي أنشئ في عام ٢٠٠٦م، ويعد من أكبر التجمعات المكتبية الجامعية على المستوى العربي. وفيما يلي عرض لما أسفرت عنه نتائج تحليل استمارة تجميع البيانات بشأن إبداء الرأي في المشاركة في تكوين مثل تلك اللجنة، وأهم المقومات ذات العلاقة بالعمليات الفنية المتوافرة بتلك الجهات والتي يمكن أن تشكل نقاط قوة، مع ذكر الصعوبات التي تراها هذه الجهات لتطبيق مثل هذا المشروع والتي تشكل تحديات ومواطن ضعف، وذلك بهدف الاستفادة منها في التحليل الرباعي الذي يسبق عملية وضع الخطة الاستراتيجية مع الأخذ في الاعتبار أنه فيما يخص مكتبة الإسكندرية فقد تم الاعتماد في بعض النقاط على ما هو متاح من معلومات عبر موقعها الإلكتروني (نتيجة عدم تلقي رد من جانبها).

١/ ١ الرغبة في الاشتراك في تكوين اللجنة:

أجمعت الجهات الثلاث – التي أجابت على الاستمارة – على رغبتها في تكوين مثل هذا التحالف مما يعكس وعيًا حقيقيًا بأهمية التحرك نحو التعاون في هذا الصدد، ومما يعد مؤشرًا جيدًا لإمكانية إنشاء اللجنة التوجيهية للفهرسة، وإن كان الأمر لن يقف فقط عند مجرد الرغبة

بل لابد وأن يتبعها تصرف على أرض الواقع ولكن لا نستطيع أن ننكر أنها خطوة هامة.

١/ ٢ المشاركة في الفعاليات ذات العلاقة بمعيار (وأم : RDA):

أشارت الجهات – التي تم إرسال استمارة استقصاء جمع البيانات لها – إلى اشتراكها في مجموعة من الفعاليات ذات العلاقة بمعيار (وأم : RDA)، وهي كالتالي بترتيب الأكثر تكرارًا:

- حضور الندوات.
- المشاركة في المؤتمرات بأعمال علمية.
- حضور ورش عمل.
- عضوية اللجان الاستشارية.
- تنظيم محاضرات أو ورش عمل.

وأيًا كانت أشكال المشاركة فيما يتعلق بالمعيار من فعاليات فقد كان هناك اتجاه إيجابي، وحرص على المشاركة ينم عن وعي بأهمية الموضوع.

١/ ٣ الاشتراك في مجموعة وأم RDA Toolkit:

لا تشترك أي من الجهات المقترحة التي أجابت على الاستمارة في مجموعة أدوات وأم RDA Toolkit

١/ ٤ اللجان الفرعية التي يجب أن تشتمل عليها اللجنة التوجيهية المشتركة:

اقترحت الدراسة خمس لجان فرعية للعمل تعكس الأهداف العامة التي سوف تنشأ من أجلها، وقد توافقت الجهات المقترحة على اللجان التالية بالإجماع: اللجنة الفنية للسياسات الوطنية و التطبيق والتعريب، لجنة التدريب والدعم الفني، لجنة الاتصال. واختلفت الآراء بشأن اللجنة الإدارية ولجنة نظم المعلومات.

وفيما يتعلق بالتعاون مع المؤسسات الأخرى أشارت الجهات المقترحة إلى قيامها بالتعاون مع جهات كثيرة من الممكن أن تستعين بها في عمليات التطبيق سواء فيما يتعلق بعمليات الترجمة أو التدريب. ومن أمثلة هذه الجهات: الجهات الاستشارية، موردو النظم، أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات. وأشارت الجهات المقترحة إلى إمكانية مشاركة بعض العاملين فيها في عمل اللجان الفرعية بالمشروع.

١/ ٥ القوى البشرية:

يتوافر بالجهات المقترحة عدد من العاملين بأقسام العمليات الفنية من مختلف المؤهلات ما بين الليسانس/ البكالوريوس، الماجستير، والدكتوراه. بعض العاملين بأقسام العمليات الفنية من تخصصات أخرى بخلاف تخصص المكتبات. ويجيد العاملون العمل باللغة الإنجليزية مما سوف يساعد في عمليات استيراد تسجيلات RDA للأعمال الأجنبية من مرافق ببليوجرافية. إن هذا العدد من العاملين إذا ما تم تدريبه وتأهيله، وتوضيح أهداف المشروع له بصور واضحة مع توافر أدلة العمل، وتحديد جدول زمني لمعدلات الأداء من الممكن أن يكون من أهم نقاط القوة بالمشروع.

١/ ٦ الموارد المالية:

تعد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروع أحد التحديات الهامة التي تواجه تكوين اللجنة

نتيجة لاشتراك أكثر من جهة في الإنشاء لكل منها مواردها، وميزانياتها، وإمكانياتها، وطبيعتها الخاصة، وقد كان هناك توافق على إمكانية تخصيص جزء من الموارد المالية للمشروع من بنود مشروعات التطوير، ومن عائد برامج التدريب، والأنشطة الخدمية، بينما أشارت جمعية المكتبات والمعلومات المصرية غلى إمكانية مشاركتها من خلال توفير فرص للتدريب.

١/ ٧ النظام الآلي:

يعد النظام الآلي أحد عناصر البنية التحتية لتطبيق معيار (وأم: RDA) نتيجة لاعتماد القواعد بالدرجة الأولى على بناء التسجيلة من خلال مفهوم قواعد البيانات العلائقية، فضلاً عما يقدمه من دعم في عمليات استرجاع البيانات من خلال إمكانات الربط. وتقتني دار الكتب المصرية نظام المكتبات العالمي Symphony System Library، وتقتني مكتبة الإسكندرية نظام Summon discovery service ويقدم إمكانات ربط وعرض بيانات هائلة بينما يستخدم اتحاد مكتبات الجامعات المصرية نظام المسقبل للمكتبات Future Library System، وهو نظام مصري أطلقه مركز تقنية الاتصالات والمعلومات التابع لجامعة المنصورة ليكون هو النظام المستخدم بمكتبات الجامعات المصرية ومن خلاله تم إتاحة الفهرس الموحد لمكتبات الجامعات المصرية، ويستثني من ذلك المكتبة المركزية لجامعة القاهرة.

وتشكل مجموعة النظم – السابقة الذكر – مزيجًا جيدًا لكل منه إمكاناته سواء فيما يتعلق بالاختزان، أو الاسترجاع، وتعدد طرق عرض البيانات، مما يشكل احدى نقاط القوة في تجربة عمليات التطبيق تحت بيئات مختلفة من النظم تتكامل معًا للوقوف على مشكلات التطبيق على المحتوى بالعربية. وتدعم هذه النظم صيغة مارك ٢١، كما تدعم شفرة اليونيكود لتمثيل المحارف. وكما تمت الإشارة إليه بالإجابات الواردة، بالاستمارة فهناك تحديث دوري للنظام بالتنسيق مع المورد ويعد هذا الأمر أيضًا من أهم نقاط القوة. وتمتاز النظم المستخدمة بمرونة إضافة حقول بيانات إلى التسجيلة الببليوجرافية والاستنادية، وهناك بالفعل تدعيم لحقول مارك ٢١ الجديدة التي تتوافق مع قواعد (وأم: RDA). وتبقى الإشكالية في مدى أثر ذلك في شكل عرض البيانات في نتائج البحث وكيفية التعامل مع البيانات المترابطة Linked data، وتحسين كفاءة الاسترجاع.

وأشارت الجهات المقترحة إلى إمكانية تعاون موردي النظم في تقديم الإمكانات الجديدة التي تظهر كفاءة الاسترجاع وشكل العرض، إلا أن الأمر قد يتطلب مبادرة من المكتبات بشأن ترقية النظام أو إعادة التصميم بما يتناسب مع حقول RDA و FRBR وشكل العرض المترتب عليها.

١/ ٨ القواعد وأدوات العمل:

تعد القواعد وأدوات العمل الفنية أحد الركائز الهامة ذات العلاقة بالتحول لتطبيق معيار (وأم: RDA)؛ حيث إن القواعد الجديدة لم تأت من

عدم، فهناك كثير من الثوابت المشتركة، وبصفة عامة هناك اتفاق فيما بين المكتبات المصرية عامة على تطبيق قواعد قاف٢ والاعتماد على قائمة رؤوس الموضوعات العربية، الكبرى لرؤوس الموضوعات العربية وقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس، وقائمة رؤوس الموضوعات الطبية لصياغة الرؤوس باللغة الإنجليزية فضلاً عن استخدام خطة تصنيف ديوي العشري، إلا أن المشكلة الرئيسية تكمن في مدى توافر أو اكتمال الملفات الاستنادية الآلية خاصة فيما يتعلق بأسماء المؤلفين، وعلى الرغم من تقنين أسماء المؤلفين داخل التسجيلة الببليوجرافية إلا أنه لا يتوافر ملفات استناد آلية بمكتبات اتحاد الجامعات المصرية.

١/ ٩ السياسات والإجراءات:

تعد سياسات وإجراءت الفهرسة أحد العناصر الهامة التي ينبغي تحديدها وتوزيعها على القائمين بعمليات الفهرسة لما لها من أثر في حل المشكلات المحلية، أو تلك التي ترتبط بطبيعة المقتنيات واحتياجات المستفيدين. وبصفة عامة تدعم الجهات المقترحة للإشراف المستوى الكامل للفهرسة مع الاعتماد على الفهرسة المنقولة خاصة من فهرس مكتبة الكونجرس، ومن الممكن الاعتماد على السياسات المكتوبة لإجراءات الفهرسة لتكون نواة لوضع سياسة موحدة بالممارسات المحلية التي تتناسب وطبيعة المقتنيات العربية والمستفيدين منها. كما أن تدعيم النظم المقترحة لإمكانات استيراد التسجيلات الببليوجرافية يعد عاملاً هامًا في المساعدة بالبدء في التطبيق على المجموعات الأجنبية؛ حيث إن تسجيلاتها سوف تكون جاهزة في حالة توافر الحقول الجديدة بالنظام الآلي.

١/ ٩ تحديات تكوين اللجنة المشتركة للإشراف على التطبيق والتعريب:

اتفقت الآراء على مجموعة من الصعوبات التي تشكل تحديًا أمام القائمين على إنشاء تلك اللجنة المقترحة في حالة إنشائها؛ وقد تلخصت تلك الصعوبات في النقاط التالية:

- ضرورة إعداد خطة استراتيجية وطنية واضحة محددة الأهداف.
- وجود تشريعات وقوانين تنظم الاعتراف والالتزام بمقترحات اللجنة.
- الوعي بأهمية اللجنة، والحماس والمشاركة والفاعلية للمشروع.
- ضرورة وجود مؤسسة راعية، وهيكل تنظيمي واضح يحدد المسئوليات والواجبات والتبعية الإدارية، وقنوات الاتصال.
- المشكلات المتعلقة بالتمويل.
- ضمان استمرارية اللجنة وعدم تأثرها بأية ظروف قد تطرأ نتيجة لتغير الإدارة أو نقص التمويل.
- مدى توافر الكوادر البشرية المؤهلة واللازمة لتنفيذ المشروع.

في هذا الصدد تود الباحثة أن تشير إلى أن هذا العمل إنما يحتاج لإرادة قبل الإدارة، مع

شيء من تنحية الذات جانبًا لصالح التخصص في حد ذاته، ولا يقصد بالذات هنا الأفراد بشخصهم وإنما الهيئة بمفردها وإلا فسيكون الأمر مجرد فكرة حبيسة الأوارق.

ثانيًا: التحليل الرباعي SWOT Analysis:

يتضمن القسم التالي من الدراسة التحليل الرباعي SWOT Analysis لنقاط القوة، ومواطن الضعف، والفرص، والتهديدات، أو التحديات التي تواجه اللجنة ممثلة في أعضائها المقترحين في هذا الصدد في ضوء استمارة إبداء الرأي، وجمع البيانات التي تم توجيهها إلى هذه الجهات: (دار الكتب المصرية – الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات – اتحاد مكتبات الجامعات المصرية) وما هو متاح من بيانات خاصة بمكتبة الإسكندرية ومن واقع الدروس المستفادة من التجارب المماثلة على المستوى الدولي:

جدول رقم (١) التحليل الرباعي SWOT Analysis لنقاط القوة ومواطن الضعف والفرص والتهديدات أو التحديات التي تواجه اللجنة

نقاط القوة Strengths	نقاط الضعف Weaknesses
١. التنوع في طبيعة المؤسسات المكتبية والأنظمة الآلية. ٢. توافر الخبرة الفنية لدى بعض العاملين والخبرة التكنولوجية لدى البعض الآخر مما يحدث نوعاً من التكامل. ٣. تنوع المجموعات وضمها لكافة أشكال أوعية المعلومات بحالاتها الببليوجرافية المختلفة. ٤. التعاون وتضافر الجهود الذي يعمل على إحداث نوع من التكامل. ٥. وجود مركزية في عمليات التوجيه والإرشاد فضلاً عن عمليات التدريب والتجريب. ٦. التحديث الدوري للنظم الآلية لدى جهات الإشراف على المشروع مما يشكل نواة جيدة لبدء المشروع. ٧. اقتناء نظم معيارية تدعم صيغ مارك ٢١ وشفرة اليونيكود لدى جهات الإشراف على المشروع.	١- ضعف مصادر التمويل ٢- اختلاف طبيعة العمل ونوع المؤسسات المكتبية المشاركة ٣- اختلاف النظم الآلية وإمكاناتها ومدى استجابة موردي النظم لاحتياجات تلك المكتبات ٤- نوع التعاقد مع موردي الأنظمة. ٥- عدم توافر سياسة على المستوى الوطنى لبعض الممارسات. ٦- عدم وجود ملفات استنادية متاحة آلياً على المستوى الوطني. ٧- معاناة الكثير من المكتبات المصرية حتى الآن في التعامل مع صيغة مارك وبناء تسجيلات مقروءة آليًا.
الفرص Opportunities	**التهديدات Threats**
١. التطورات التكنولوجية المتسارعة ٢. توافر الكثير من الأعمال التفسيرية والأدلة لشرح معيار (و أ م: RDA) خاصة ما أصدره الفهرس العربي الموحد. ٣. ما تساهم به شبكة الإنترنت في إتاحة الكثير من الأمثلة والتطبيقات وأدوات العمل مثل الملف الاستنادي العالمي VIAF على سبيل المثال والذي تعد مكتبة الإسكندرية عضواً به. ٤. توافر الكثير من المقومات لدى الجهات المقترحة لتشكيل اللجنة كل وفق طبيعته.	٥. تأخر الميزانيات ٦. التأخر في تنفيذ مرحلة ما من مراحل التطبيق أو التعريب. ٧. أية آراء سلبية حول المشروع ومدى جدواه. ٨. قلة الدافعية والوعي لدى بعض أخصائيي المعلومات بأهمية هذا المشروع وضرورة إنجازه في فترة زمنية محددة. ٩. عدم استجابة موردي النظم لمتطلبات التطوير في الأنظمة الآلية المستخدمة.

١. امتلاك دار الكتب الوطنية لرصيد هائل ومتنوع من أوعية المعلومات التي تمثل حالات مختلفة للإنتاج الفكري العربي والتي من الممكن أن تثري عمليات التعريب وما يرتبط بها من نماذج ومشكلات في التطبيق، بالإضافة لوجود عدد من المكتبات التابعة لدار الكتب المصرية. ٢. ما تملكه مكتبة الإسكندرية من إمكانات فنية وتكنولوجية واهتمام بالمعايير الببليوجرافية من حيث التطبيق والتعريب. فضلاً عن اقتناء نظم آلية تتوافر بها أحدث التطبيقات التكنولوجية في مجال تنظيم واسترجاع المعلومات.	٣. عدم وضوح الكثير من المفاهيم الهامة ذات العلاقة بمعيار (و أ م: RDA) في ذهن العاملين في مجال الفهرسة مثل FRAD, FRSAD, FRBR. ٤. عدم جاهزية بعض المكتبات المصرية للتطبيق.

ثالثًا: الخطة المقترحة لإنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة لتطبيق (وأم: RDA):

تتناول الدراسة فيما يلي من فقرات مقترح تكوين لجنة توجيهية للإشراف على عمليات تطبيق (وأم: RDA) على المستوى الوطني بالمكتبات المصرية في ضوء ما تم جمعه من بيانات مع الأخذ في الاعتبار نتائج التحليل الرباعي:

٣/ ١ دوافع تكوين اللجنة:

إن عملية تطبيق المعيار في المكتبات باختلاف أنواعها في دولة أو إقليم جغرافي معين يجب أن تكون ناتج جهد جماعي ترعاه هيئات ببليوجرافية، ومكتبات كبرى تحت مظلة المكتبة الوطنية للدولة تحت مسمى لجنة توجيهية أو جماعات اهتمام أو أي مسمى مناسب لتنسيق الجهود، والتخطيط التعاوني على المستوى الوطنى. فالتطبيق يكون أكثر يسرًا وفعالية عن طريق التكامل والمشاركة في اتخاذ القرارات، ومشاركة عمليات التدريب وما يرتبط بها من توثيق (فتحي عبد الهادي، ٢٠١٠م؛ مصطفى حسام الدين، ٢٠١١؛ Oliver, ٢٠١٠). كما أن وجود هذه اللجنة تحت مظلة دار الكتب المصرية يضع على عاتقها مسئولية دعم المكتبات المصرية في التطبيق كأحد الأدوار التي يجب أن تضطلع بها. وسوف يساعدها في هذا الدور عدد من الكيانات المكتبية الهامة في هذا الصدد وهي: مكتبة الإسكندرية، اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات.

- وتعد **دار الكتب المصرية** شريكًا أساسيًا هامًا لابد منه في هذه العملية باعتبار أن هذا هو أحد واجباتها ومهامها على المستوى الوطني وفق ما هو محدد في أهدافها الرئيسية، كما أن بها خبرات فنية لا يستطيع أحد إغفالها ولكن ينقصها التخطيط وتوفير الإمكانات المناسبة مع تنظيم العمل.
- وفيما يتعلق **باتحاد مكتبات الجامعات المصرية** فهو شريك في غاية الأهمية يمتلك من المقومات الكثير والكثير الذي يمكن أن يؤديه للجنة المقترحة في هذا الصدد، ويحسب له

إنشاؤه للفهرس الموحد للمكتبات الجامعية المصرية من خلال توحيد تطبيق المعايير الفنية، وتوحيد النظام الآلي المستخدم المحلي الصنع الذي يمكن إضافة عدد من الإمكانات فيه وتطويعه وفقًا للمستجدات، وبالتالي من خلال الاتحاد يمكن الوصول للمكتبات الجامعية بالجامعات المصرية مع ميزة مركزية التدريب، والإشراف، والمتابعة.

- **الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات** أيضًا تعد من الجهات الهامة التي يمكن أن تقوم بدور بارز فيما يتعلق بعمليات التدريب لمختلف أنواع المكتبات، فضلاً عن المساهمة بشكل فعال في تنظيم الندوات، والحلقات النقاشية، والمؤتمرات حول الموضوع.
- أما **مكتبة الإسكندرية** فتمتلك من التكنولوجيات والخبرات والوعي بأهمية متابعة المستجدات في موضوع الفهرسة بصفة عامة، ومعايير المكتبات بصفة عامة ما يؤهلها لأن تكون شريكًا رئيسيًا ومؤثرًا في هذا الصدد، فضلاً عن الدقة في الأداء والتطوير المستمر من خلال فريق من العاملين المدربين على أحدث التطبيقات المكتبية الحديثة، بالإضافة لاهتمامها بهذا الموضوع.
- ومن الأهمية بمكان أن تضم اللجنة في عضويتها كذلك **مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال العمليات الفنية** سواء على المستوى المهني أو الأكاديمي، لما لهم من دور بارز سوف يظهر أثره في عمليات التعريب، ووضع السياسات والتدريب، بالإضافة إلى ما تراه اللجنة مناسبًا من جهات.

٣/ ٢ الخطة الاستراتيجية للعمل:

إن نقطة الانطلاق لعمل اللجنة ينبغي أن تكون بتحديد القرارات الضرورية لتقديم المعيار الجديد لبيئة المكتبات المصرية والعربية، ورسم السياسات الخاصة بها والبدء بعمليات التدريب. مع الأخذ في الاعتبار اللغة العربية والممارسات المحلية. وينبغي أن يتم تطبيق معيار (وأم: RDA) تدريجيًا مع ضرورة وضع سياسات وممارسات وطنية مع الأخذ في الاعتبار تجارب الدول الأخرى التي سبقت في التطبيق ولها طبيعة خاصة في اللغة مثل الصين والهند وألمانيا، بالإضافة إلى الجهود العربية التي تمت من خلال إصدار أدلة العمل وفقًا لهذا المعيار، ويأتي على رأسها بطبيعة الحال الدليل الذي أصدره الفهرس العربي الموحد في عام ٢٠١٥م والذي تمت الإشارة إليه سابقاً وكذلك ما تم من جهود جادة في عمليات تعريب معيار FRBR إلى اللغة العربية، وإتاحته عبر موقع الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها IFLA.

ومن الأهمية بمكان التعامل مع الموضوع من منظور التخطيط الاستراتيجي؛ حيث يكفل هذا استمرار عمل اللجنة ككيانات مهما تغير الأفراد، فإذا كانت هناك رؤية واضحة لتحقيق رسالة محددة في ظل أهداف موضوعة بدقة لتحقيق تلك الرسالة فلن يتأثر عمل اللجنة بتغير

الأفراد، كما أن تلك الخطة من شأنها رسم الطريق لمن يشتركون في عملها.

٣/ ٢ / ١ الرؤية:

ينبغي أن تكون اللجنة بمثابة بيت خبرة على المستوى الوطني والعربي في مجال تطبيقات معيار (وأم: RDA) وما يرتبط بها من قضايا وتجارب وممارسات، وأن تقوم بتمثيل مصر على المستوى الوطني في المحافل الدولية والإقليمية ذات العلاقة.

٣/ ٢/ ٢ الرسالة:

الارتقاء بمستوى العمليات الفنية وبناء التسجيلات الببليوجرافية في فهارس المكتبات المصرية، وتحسين كفاءتها وتزويد مجتمع الفهرسة المصري بالتطورات الجارية في مجال الفهرسة بصفة عامة وفيما يتعلق بمعيار (و أ م: RDA) بصفة خاصة، مع نشر الوعي بأهمية التحول لتطبيق المعيار الجديد للفهرسة لصالح المستفيدين، وتقدم اللجنة الدعم الفني واللوجيستي للمكتبات المصرية للتحول لبيئة البيانات المترابطة.

٣/ ٢/ ٣ المجال:

تقوم اللجنة التوجيهية المقترحة بالإشراف على تطبيق معيار قواعد وصف وإتاحة المصادر على المستوى الوطنى بالمكتبات المصرية، واتخاذ التدابير والضمانات اللازمة التي تكفل عمليات التطبيق بنجاح والتي تشمل بطبيعة الحال التعريب؛ سياسات التطبيق على المستوى الوطني؛ التدريب؛ التواصل مع اللجنة الدولية والتقييم. وينبغي على اللجنة – بعد تشكيلها والتوقيع على مذكرة التفاهم – أن تقوم بتقديم خطة استراتيجية Strategic plan لعمليات التطبيق تكون محددة المدة الزمنية مع تحديد الخطط التشغيلية Operational plans والخطط التنفيذية Action plans المرتبطة بها. وتمثل اللجنة من خلال رئيسها الذي يختاره الأعضاء.

٣/ ٢/ ٤ الأهداف:

إن الهدف العام من تكوين تلك اللجنة هو الارتقاء بمستوى مجتمع العمليات الفنية بالمكتبات المصرية ومتابعة التطورات الجارية في مجال الفهرسة بصفة عامة ومعيار (و أ م : RDA) وما يرتبط به بصفة خاصة، مع توفير الضمانات التي تكفل تطبيق تلك القواعد بالمكتبات المصرية. ينبثق عن هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتكامل معًا لتحقيقه:

١- تحسين وتطوير بيئة العمليات الفنية بما يسهم في تقديم خدمات استرجاع للتسجيلات الببليوجرافية أكثر كفاءة وقدرة على تلبية احتياجات المستفيدين.

٢- تعزيز عمليات مواكبة بيئة المكتبات ومراكز المعلومات المصرية للمعايير، وقواعد الفهرسة المعمول بها دوليًا من خلال مساعدة المكتبات المصرية في تطبيق معيار (وأم: RDA).

٣- نشر الوعي لدى مجتمع الفهرسة المصري بأهمية مواكبة التطورات الجارية في مجال الفهرسة وقواعدها وبصفة خاصة معيار (وأم: RDA).

٤- التأكيد على أهمية تمثيل مصر على المستوى الدولي والإقليمي فيما يتعلق بقضايا تطبيق وتعريب معيار (وأم: RDA).

٥- تعريب معيار (وأم: RDA) بصورة كاملة وتزويده بالتفسيرات اللازمة.

٦- تصميم البرامج التدريبية التي تؤهل المفهرسين للتعامل مع القواعد الجديدة، وما يرتبط بها من تطورات حديثة في الفهرسة.

٧- وضع سياسة وطنية لممارسات الفهرسة تتناسب مع طبيعة المحتوى العربي ومجموعاتنا العربية، ومراعاة الممارسات المحلية.

٣/ ٢/ ٥ التشكيل المقترح للجنة:

- اللجنة التنفيذية.
- الأعضاء.

٣/ ٢/ ٥/ ١- اللجنة التنفيذية العامة Common Excutive Committee:

تتألف اللجنة التنفيذية من الهيئات الرئيسية المسئولة عن عمليات تطبيق RDA على المستوى الوطنى، ويقترح لها الجهات التالية:

- دار الكتب المصرية.
- اتحاد مكتبات الجامعات المصرية.
- الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات.
- مكتبة الإسكندرية.
- مجموعة من الخبراء على المستويين الأكاديمي والمهني في مجال العمليات الفنية.
- ما تراه اللجنة مناسبًا من جهات أو أشخاص آخرين.

ويقترح أن ينبثق عن هذه اللجنة العامة مجموعة من اللجان الفرعية كالتالي:

١- لجنة إدارية تتولي الإشراف على البنية الأساسية والتطبيق.

٢- لجنة فنية تتولى التعريب والسياسات الوطنية.

٣- لجنة نظم المعلومات.

٤- لجنة التدريب والدعم الفني.

٥- لجنة الاتصال والإعلام.

٣/ ٢/ ٥/ ٢ الأعضاء:

يحق لأي مكتبة مصرية أن تطلب عضوية اللجنة ضمن جماعات الاهتمام. ويسمح للأعضاء بإبداء الرأي في القواعد وطلب التدريب، وتقديم المشورة، والدعم في عمليات التطبيق بعد موافقة اللجنة العامة.

٣/ ٢/ ٦ المهام العامة:

حتى تحقق اللجنة الهدف من إنشائها، عليها تولي المسئوليات التالية:

- وضع السياسات والقرارات الخاصة بتطبيق المعيار على المستوى العربي في بيئة المكتبات ومراكز المعلومات المصرية للوصول إلى سياسة وطنية للتطبيق تعكس الممارسات المحلية ذات العلاقة بطبيعة المحتوى والمستفيد واللغة وبيئة التطبيق.
- تقديم الدعم والمشورة لمجتمع الفهرسة في مصر فيما يتعلق بنشر الوعي، والإحاطة بمعيار وصف المصادر وإتاحتها، والفرق

بينه وبين قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية، وعلاقته بشكل الاتصال مارك ٢١، وما ينبغي أن تقدمه النظم الآلية في هذا الصدد.

- القيام بتعريب المعيار للغة العربية والتنسيق مع اللجنة التوجيهية المشتركة لمعيار RDA على المستوى الدولي في هذا الصدد بعد الحصول على الترخيص بالتعريب.
- تولي عمليات تدريب المكتبات الراغبة في التطبيق.
- تمثيل مصر في كافة المحافل العربية والإقليمية والدولية في هذا الصدد.
- تقييم القواعد الواردة بمعيار الفهرسة الجديد بعد تطبيقها على أمثلة واقعية من المحتوى العربي المقتنى بمكتبات التطبيق.

٣/ ٢/ ٧ مذكرة التفاهم Memorandom of Understanding:

يجب على الجهات المقترحة لتكوين اللجنة التنفيذيـــة التوقيـع المشتـــرك على مذكرة تفاهم (MOU) فيما بينها يحدد فيها: الواجبات، والمسئوليات، والحقوق بما يكفل ضمان سير العمل بصورة جيدة.

٣/ ٢/ ٨ التمويل:

يعد التمويل من أهم الجوانب التي تشكل تحديًا في هذا الصدد، ولكن من الممكن تقاسم ميزانية التمويل بين الجهات المختلفة مع تخصيص بنود لتلقي الدعم المادي أو منح التطوير. وهناك أشكال غير مباشرة من التمويل يمكن الاستفادة منها:

- من الممكن أن يكون توفير البرامج التدريبية من جانب جهة ما، وتحمل تكاليف التدريب في حد ذاته تمويلاً.
- الإسهام من خلال إبداء بعض المكتبات استعدادها للتطبيق دون تحميل اللجنة أية تكاليف.
- تنظيم بعض الجهات للمؤتمرات، وورش العمل ضمن فعالياتها على أن تجعل موضوعها هو قواعد RDA، وما يتصل بها من قضايا.
- تسخير إمكانات بعض النظم المتقدمة في تجربة عمليات التطبيق والتعريب.

إلا أن هذا لا يمنع من أن عمليات التمويل سوف تظل من أكثر التحديات التي تواجه عمل اللجنة، فهناك كثير من بنود الإنفاق مثل: تكلفة إنشاء موقع إلكتروني، ما يتم توفيره من تمويل لعمليات التعريب وغيرها كثير.

٣ /٢/ ٩ الإجراءات:

إن عملية التطبيق لابد وأن تبدأ بمجموعة من الاجتماعات التمهيدية بين الجهات المشاركة للاتفاق على المبادئ العامة والأهداف، ودعوة من يراه الأعضاء مناسبًا من جهات، وجمعيات مكتبات، ومتخصصين للانضمام إليها، وتوزيع الأدوار والمهام. وينبغي أن يترجم هذا الاتفاق في صورته النهائية إلى مذكرة تفاهم يتم التوقيع عليها من جانب جميع الجهات المشاركة وإعلانها على الموقع الذي يتم إنشاؤه للمشروع. وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات التي ينبغي القيام بها:

- تحديد الهيئة الرئيسية للمشروع، ولابد أن يكون الإشراف من جانب دار الكتب المصرية، وهذا لا يمنع أن يكون رئيس اللجنة من أية جهة أخرى مثلما هو مطبق في كثير من النماذج على المستوى الدولي.
- تحديد الرسالة Mission، الرؤية Vision والقيم Values للمشروع وإعلانها لكافة لجان العمل الفرعية.
- تحديد الهدف العام والأهداف الفرعية Goal and objectives في ضوء الرؤية والرسالة.
- تحليل الإمكانات والفرص ونقاط الضعف والمخاطر التي يمكن أن تكتنف تأسيس اللجنة أو الاستمرار في عملها.
- وضع الخطة الاستراتيجية للجنة والخطط التنفيذية المنبثقة عنها من خلال الأهداف الموضوعة.
- تحديد المهام والمسئوليات المنوطة باللجنة العامة وما ينبثق عنها من لجان فرعية في ضوء الخطة الاستراتيجية.
- وضع هيكل تنظيمي للاتصال واتخاذ القرارات وتدفق المعلومات داخل المشروع.
- الاتفاق على موارد تمويل المشروع بين الجهات المشتركة والبحث عن مصادر أخرى مساعدة.
- توثيق كل ما يصدر عن اللجنة من اجتماعات وقرارات وإتاحته عبر الموقع الإلكتروني الخاص بها.
- توقيع مذكرة تفاهم تشتمل على كافة البنود اللازمة للعمل بين الجهات المشتركة تتضمن المسئوليات والحقوق.
- تحديد لقاءات دورية لمراجعة ما تم إنجازه في فترة زمنية معينة ويمكن أن تكون لقاءات ربع سنوية مع فتح قناة اتصال مباشرة عن طريق البريد الإلكتروني.
- إنشاء موقع إلكتروني للجنة وبالتالي المشروع يوضع عليها كل ما يتعلق بالمشروع، وأخباره، والوثائق المختلفة الخاصة به مع وضع روابط له من مواقع الجهات المشتركة في المشروع.
- تحديد المعايير والأولويات التي على أساسها يتم اختيار مكتبة ما لإجراء عمليات التطبيق.
- توفير كل ما يتعلق بعمليات التدريب من خلال خطة تدريبية شاملة.

٤- استراتيجيات تحقيق أهداف اللجنة:

فيما يلي عرض للاستراتيجيات المقترحة والتي من الممكن أن تساعد في إنجاز الأهداف الموضوعة للجنة، يتم استعراضها في صورة مهام تم تقسيمها على اللجان الست المقترحة:

٤/ ١ مهام اللجنة الإدارية المشرفة على المشروع:

- إدارة المشروع وتوزيع المهام وفق الخطة التنفيذية مع تحديد المسئول عن المهمة والوقت المحدد لتنفيذها والمتطلبات الواجب توافرها لإنجاز المهمة ومؤشرات الأداء الخاصة بها.

- تقديم الدعم المادي؛ واقتراح سبل تعزيز العلاقات بين الجهات المشتركة.
- مراقبة تطور الأداء من خلال تحديد الوضع الراهن لكل مرحلة من مراحل المشروع في ضوء الجدول الزمني للمشروع، ومدى تحقيقها لمؤشرات الأداء الموضوعة لها.
- تحديد الفرص والمخاطر التي تواجه المشروع.
- تحديد أية مشكلات أو عقبات ربما تظهر أثناء عمليات التطبيق أو التعريب.
- البحث عن مزيد من العوامل التي من شأنها إنجاح المشروع.
- اختيار أعضاء اللجان الفرعية الأخرى وفقًا لمتطلبات وأهداف كل منها.

٤/ ٢ مهام اللجنة الفنية الخاصة بالتطبيق:

- وضع إطار عمل وخطة تنفيذية مفصلة في إطار الخطة العامة للجنة التوجيهية.
- الحصول على النص الكامل لمعيار (وأم: RDA) في صورته الإلكترونية. وأية أدلة عمل، أو إرشادات للاستخدام مناسبة.
- تحديد سياسة وممارسات التطبيق على المستوى الوطني بالمكتبات المصرية، وخاصة فيما يتعلق بنقاط الإتاحة وطبيعة الاسم العربي، وخصائص اللغة العربية، وطبيعة المستفيد.
- تحديد السياسة الوطنية للمكتبات المصرية فيما يتعلق بالقواعد الاختيارية، ومنها على سبيل المثال التأشيرة العامة للمادة.
- تحديد الممارسات المفضلة في بعض العناصر الاختيارية، وخاصة الشكل المفضل لنقاط الإتاحة.

٤/ ٣ مهام اللجنة الفنية الخاصة بالتعريب:

- تحديد المصطلحات الرئيسية بالمعيار مع الاتفاق على وضع صيغ عربية مقابلة لها قبل البدء في عمليات التعريب الكامل للقواعد للحد من عمليات التدقيق والتصحيح في مرحلة المراجعة من خلال إنشاء قاموس مصطلحات يشمل أهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في القواعد.
- تحديد قوائم رؤوس الموضوعات والقوائم الاستنادية لأسماء الأشخاص، والهيئات، والأماكن الجغرافية وغيرها من الأدوات اللازمة لبناء الملفات الاستنادية التي سوف يتم الاعتماد عليها سواء في التطبيق أو في وضع الأمثلة المختلفة داخل النسخة المعربة من القواعد.
- تجميع الجهود العربية التي تمت بصورة جزئية أو كلية لترجمة (وأم: RDA) أو ما يرتبط بها مثل FRBR للاستفادة منها في عمليات تعريب المصطلحات.
- اختيار الأمثلة المناسبة من واقع الإنتاج الفكري العربي بمختلف أشكاله وحالاته.

٤/ ٤ مهام لجنة الاتصال والإعلام:

- التنسيق بين لجان العمل الفرعية المختلفة.
- التنسيق بين اللجان الفرعية للجنة المصرية، وما يناظرها على المستوى

العربي والدولي.

- الاتصال بالجهات والأشخاص المعنيين لنشر الوعي بأهمية اللجنة التوجيهية المشتركة للفهرسة، للحصول على الدعم المادي والمعنوي.
- أن تكون حلقة الوصل بين المكتبات المصرية الراغبة في تحويل تسجيلاتها إلى الشكل الجديد للفهرسة واللجنة التوجيهية لمتابعة ما يتعلق بالتدريب والتحويل.
- متابعة تحديث بيانات الموقع الإلكتروني، والرد على الاستفسارات، ورسائل البريد الإلكتروني.

٤/ ٥ مهام لجنة التدريب والدعم الفني:

- وضع خطة تدريبية شاملة على المستوى الوطني.
- تحديد أولويات التدريب لجهات معينة تسهم في النهوض بالمشروع وتسويقه بصورة جيدة.
- تصميم الجدول التدريبي والأهداف التي ينبغي أن يحققها.
- توفير العروض التقديمية والمحتوى اللازم للبرنامج التدريبي وإمداد المتدربين به.
- توفير الدعم الفني في حالة ظهور أية مشكلات تتعلق بعمليات التطبيق.

٤ /٦ مهام لجنة نظم المعلومات

- دراسة المتطلبات التقنية اللازمة لتفعيل تطبيق قواعد (وأم).
- مراجعة تحديثات الحقول الخاصة بالقواعد في أشكال تبادل البيانات (مارك ٢١ على سبيل المثال).
- التواصل مع موردي النظم قيد الاختبار بشأن التحديثات الدورية للنظام.
- التأكد من إمكانية النظام في عرض البيانات المترابطة لتسجيلة RDAفي الاسترجاع.
- وضع المقترحات بشأن تقديم الإمكانات الجديدة التي تظهر كفاءة الاسترجاع وشكل عرض البيانات من خلال تسجيلات RDA؟.
- تقديم الدعم والحلول الممكنة الخاصة بإعادة تصميم بالنظم ما يتناسب مع حقول RDA وFRBR وشكل العرض المترتب عليها؟.

٥- مراحل المشروع:

هناك ثلاث مراحل أساسية للمشروع وفقًا لأهدافه الرئيسية، سوف تسير بصورة متداخلة overlapping؛ حيث إن انتظار الانتهاء من احداها من شأنه أن يقوض المشروع ويفقده أهميته وجدواه، فلا يمكن على سبيل المثال أن تنتظر اللجنة البدء في عملية التطبيق لحين انتهاء عملية التعريب، وكذلك الحال بالنسبة لعمليات التدريب، وبالتالي فمن الممكن أن يكون هناك تداخلاً في مراحل المشروع الثلاثة الرئيسية وهي: التدريب – التطبيق – التعريب.

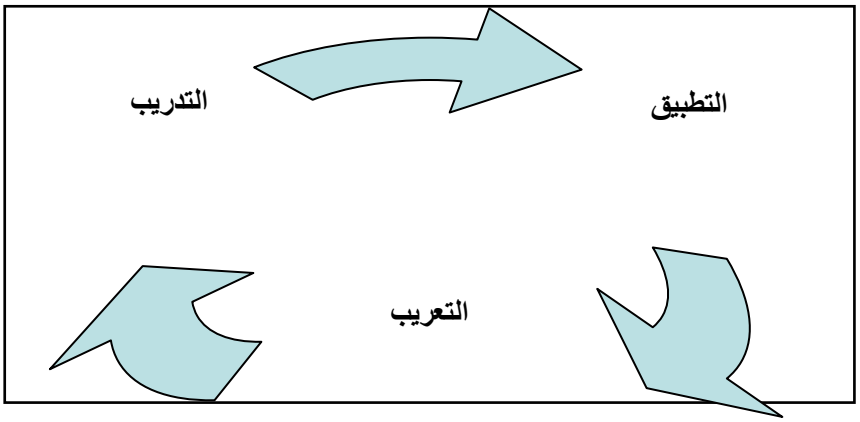

شكل رقم (١) الأهداف الرئيسية للجنة التوجيهية المشتركة بمصر

/ ١ مرحلة التدريب:

يجب أن تبدأ عمليات التدريب بمجرد تشكيل اللجنة وإقرار الخطة الاستراتيجية لها، وهنا يلعب كل من الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، واتحاد مكتبات الجامعات المصرية دورًا هامًا في تلك العملية. ومن المفيد أن تقسم البرامج التدريبية إلى مراحل: تشمل المرحلة الأولى عددًا محدودًا من المفهرسين يتم انتقاؤهم بعناية؛ حيث يمثلون إشارة البدء للمشروع. ويبرز دور لجنة التدريب من خلال ما سوف تقدمه من خطة تدريبية سنوية محكمة محددة الأهداف والجمهور المقصود، والمدة الزمنية التي تستغرقها، فضلاً عن المحتوى التدريبي المناسب لكل جمهور. وسوف تكفل للجنة الاتصال في حين الموافقة على تشكيلها تقديم الدعاية اللازمة، والإعلان عن الخطة التدريبية العامة، وما يترتب عليها من دورات تدريبية.

المدة الزمنية	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
المرحلة التي يتم فيها بدء التنفيذ	التدريب ----->		
	التطبيق ------->		
	التعريب ------->		

شكل رقم (٢) تصور زمنى لمراحل بدء التنفيذ لأقسام المشروع

٥/ ٢ مرحلة التطبيق:

عند الحديث عن عمليات التطبيق قد تثار قضية التعريب، أو الترجمة للقواعد، وما يرتبط بها من تحديد للممارسات والسياسات المحلية، فأيهما يبدأ أولاً؟!. إذا أردنا اتخاذ خطوات جادة وملموسة في هذا الصدد فلا يمكن انتظار انتهاء عمليات التعريب لما قد تستغرقه من وقت، وبالتالي يمكن البدء بالتطبيق على عدة مراحل:

المرحلة الأولى:

ويتم اختيار مكتباتها بعناية وفقًا لمجموعة من المعايير من أهمها: أن تكون مقتنيات تلك المكتبات بالدرجة الأولى باللغات الأجنبية، وأن

يكون لديها نوع من الجهات المركزية التي تشرف عليها. وهنا يمكن أن تكون الجهات المكونة للجنة هي اللبنة الأولى في ذلك، وبالنسبة لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية يمكن اختيار مكتبات كليات الطب، والهندسة، والصيدلة باعتبار أن هذه المكتبات تستورد معظم تسجيلاتها من مكتبة الكونجرس، وبالتالي سوف تدعم التسجيلة حقول مارك وفقًا لقواعد RDA، وأن تكون مكتبات متوسطة الحجم.

ولا يمنع هذا بأي حال اشتراك مكتبات لديها مقتنيات باللغة العربية، طالما أنها سوف تقوم بإدخال تسجيلاتها وفقاً للمعيار الجديد.

المرحلة الثانية:

من الممكن انضمام باقي المكتبات التي لديها تسجيلات بصيغة مارك ٢١؛ حيث إن هذا سوف يساعد بصورة كبيرة في التطبيق. وفي هذه المرحلة من الممكن أن تشترك المكتبات العامة بصورة ملحوظة.

المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة يمكن القيام بالتطبيق على المكتبات التي ليس لديها فهارس آلية، أو أن لديها فهارس آلية لا تدعم النظم الخاصة بها بناء التسجيلة وفقاً لمعيار مارك ٢١؛ حيث يشوب تلك العملية بعض العقبات التي تتصل بعملية تغيير النظام الآلي، أو تهيئته لاستيعاب تلك القواعد. وسوف يكون لدى اللجنة في تلك المرحلة الخبرة اللازمة بعد مرحلتين من التطبيق مما يؤهلها لمساعدة تلك المكتبات على تخطي تلك العقبة.

التطبيق على التسجيلات الجارية أم الراجعة:

من التساؤلات الهامة عند الحديث عن عمليات التطبيق، هل ينبغي أن يشمل التطبيق أيضًا عمليات التحويل الراجع للتسجيلات الببليوجرافية المعدة سلفًا وفقًا لقاف؟!. أم يقتصر الأمر على الإدخال الجاري للتسجيلات التي يتم إنشاؤها بعد البدء بالتطبيق؟! هنا يمكن الاهتمام أولاً بعمليات التحويل الجاري لما يتم إدخاله حديثًا من تسجيلات جديدة، مع جدولة التسجيلات الراجعة قبل تاريخ التطبيق إلى مراحل فرعية بشرط أن يساعد النظام الآلي في هذه العملية وإلا فسوف تستغرق كثيرًا من الوقت والجهد.

٥/ ٣ مرحلة التعريب:

على الرغم من ظهور عدد من الأدلة العربية التي لا يمكن إغفال أهميتها بأي حال من الأحوال وعلى رأسها ما قام به الفهرس العربي الموحد، وما قدمه الأستاذ عبد الحميد معوض من إسهامات إلا أننا ما زلنا بحاجة لترجمة كاملة شاملة لنص قواعد RDA كمعيار للمحتوى بصرف النظر عن ارتباطها بمعيار شكل معين، مثلما تم تقديمه من ترجمات وتعريب لنص قواعد قاف، فضلاً عن رسم سياسة واحدة وطنية للممارسات المحلية، ويمكن أن تتم عملية التعريب على مرحلتين:

المرحلة الأولى:

إنشاء قاموس بالمصطلحات المحورية الواردة في النص الأصلي واعتماد ترجمة أو تعريب

موحد لها منذ البداية، ووضعه في متناول القائمين على عمليات التعريب؛ حيث إن هذا من شأنه توحيد النص المعرب، واتساقه بصورة كبيرة منذ البداية، فضلاً عن اتخاذ قرارات بشأن أهم الممارسات المحلية. ومن المفيد في تلك المرحلة كذلك الاتفاق على شكل الإخراج المادي للعمل سواء في صورته المطبوعة أو الإلكترونية من خلال تحديد شكل العرض ونوع بنط الطباعة وحجم الخطوط للعناوين الرئيسية والفرعية، والنص، والأمثلة ... إلخ.

المرحلة الثانية:

يتم من خلالها البدء في عمليات تعريب نص القواعد مع تقسيمها بحيث تسير عمليات تعريب القواعد الخاصة بنقاط الإتاحة، أو دعنا نقول قواعد حقول الضبط الاستنادي جنبًا إلى جنب مع عمليات تعريب قواعد حقول الوصف. ويجب ان تشتمل النسخة المعربة على كثير من النماذج التي تعكس حالات ببليوجرافية مختلفة من الإنتاج العربي مع اقتراح الحلول المناسبة لها، ولا سيما الحقول التي شهدت تغيرًا جذريًا ما بين AACR٢ و RDA.

شكل الإخراج المادي للإصدارة المعربة:

من الأهمية بمكان أن تتاح الإصدارة العربية بالشكل المطبوع والشكل الإلكتروني معًا، بل إن الشكل الإلكتروني هو الأكثر أهمية نظرًا لما يكفله من ديناميكية وفعالية بفضل استخدام الحاسبات الإلكترونية.

فإذا كنا نتحدث عن إتاحة الإصدارة المعربة من معيار RDA فإن وضعها في شكل إلكتروني من البداية سوف يجعل العملية تتم تلقائيًا أثناء العمل، فضلاً عن أن الإدخال الإلكتروني من خلال قالب مجهز خصيصًا لعرض القواعد سوف يتيح إمكانات التعديل و/ أو الحذف و/أو الإضافة، وكذلك عمليات المراجعة وغيرها من الإمكانات بشيء من السهولة واليسر.

٥/ ٤ نموذج للمتطلبات الأساسية للمشروع وما يرتبط به من مكونات وكيانات:

مما سبق نستطيع أن نستخلص المتطلبات الأساسية للمشروع، وما يرتبط به من مكونات وكيانات. ويلخص لنا الشكل رقم (٣) مجموعة العمليات والوظائف الأساسية مع ضرورة ربطها بقاعدة بيانات لتسجيل ما ينتج عن اللجنة من تعاملات transactions، ولتوثيق أعمالها، فضلاً عن أهميتها البالغة في معالجة عمليات التعريب. إذا ما نظرنا إلى آلية عمل اللجنة من منظور نظم المعلومات فنجد أن قاعدة البيانات في أي نظام معلومات هي أحد الروافد الهامة التي تكفل دقة الأداء إذا ما توافر لها التصميم الجيد المبني على دراسة دقيقة للاحتياجات، الغرض من التصميم من خلال عملية تحليل النظام، وأن يتوافر لها كذلك العناصر البشرية الجيدة التي تعمل على إدارتها بكفاءة.

وهنا ينبغي أن تكون هناك إمكانية للدخول عن بعد لقاعدة البيانات من جانب الأشخاص ذوي العلاقة بالعمل من خلالها من خلال إنشاء

الحسابات الخاصة بالمستخدمين Users' accounts، والتي لكل حساب منها اسم المستخدم وكلمة المرور والصلاحيات المخولة له على النظام. ويمكن للقائمين على تصميم القالب الاستفادة من التصميم الخاص بـ RDA Toolkit.

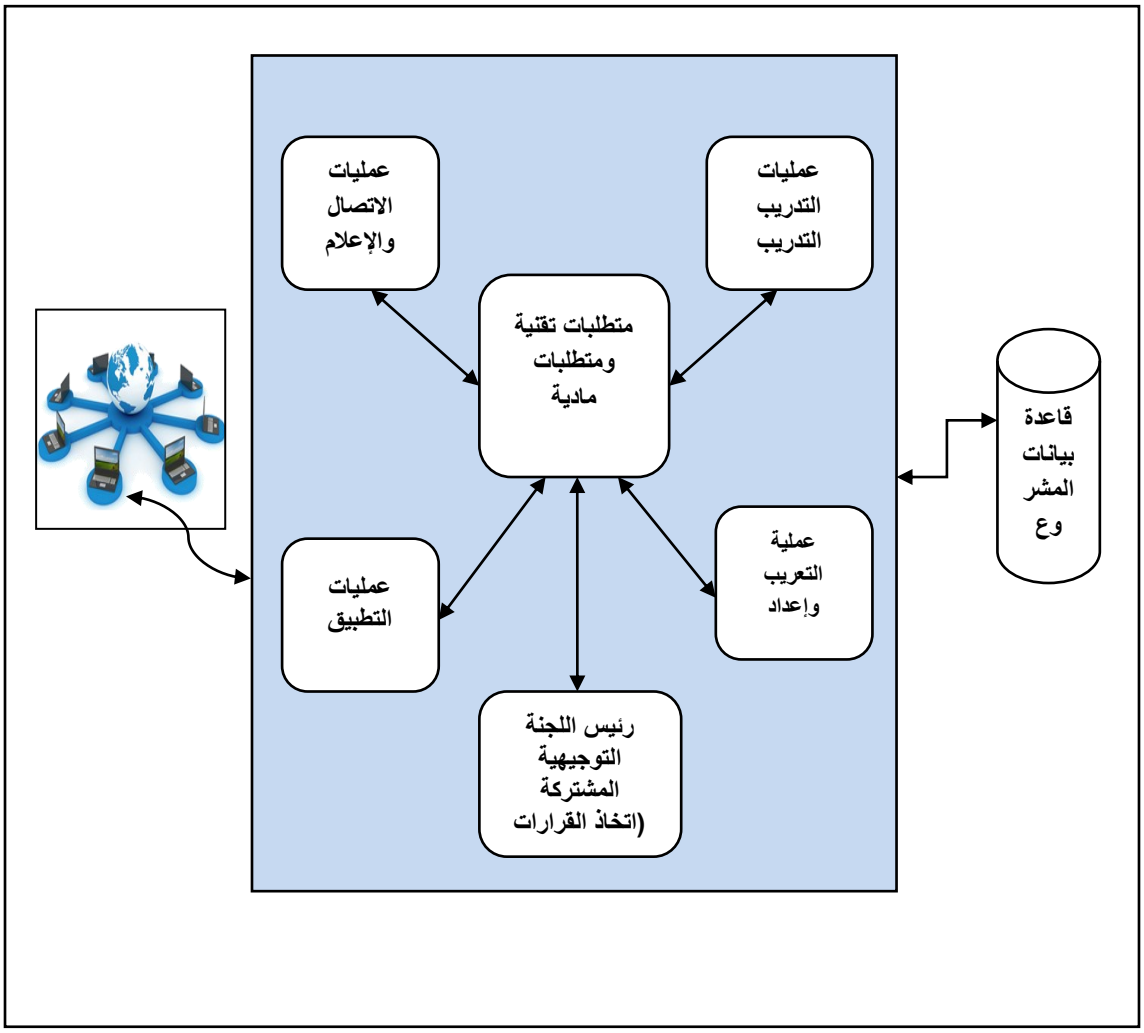

شكل رقم (٣) نموذج للمتطلبات الأساسية لعمل اللجنة التوجيهية المشتركة وما ترتبط به من مكونات وكيانات

٥ نموذج مقترح للخطة التنفيذية للمشروع:

تعد الخطط التشغيلية Operational Plans هي وسيلة تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي تشتمل على كافة تفاصيل التطبيق مع تحديد المهام والمتطلبات والتوقيتات الزمنية المطلوبة لإنهاء المهمة، والأشخاص، أو الجهات المسئولة عن التنفيذ مع ذكر أهم مؤشرات الأداء التي يمكن من خلالها قياس أداء المهمة. وفيما يلي تصور مختصر لما يمكن أن تشتمل عليه الخطة التشغيلية:

جدول رقم (٢) تصور مقترح للخطة التشغيلية

الأهداف	المهام والمتطلبات	المدى الزمنى	المسئوليات	مؤشرات الأداء
١- تحسين وتطوير بيئة العمليات الفنية بما يسهم في تقديم خدمات استرجاع للتسجيلات الببليوجرافية أكثر كفاءة وقدرة على تلبية احتياجات المستفيدين.	— وضع الرؤية والرسالة والأهداف التفصيلية للجنة، وإدراجها ضمن الخطة الاستراتيجية ونشرها عبر الموقع الإلكتروني للجنة وما يتعلق بها من وثائق. — وضع إطار عمل وخطة تنفيذية مفصلة في إطار الخطة العامة للجنة التوجيهية. — وضع خطة التمويل وبنود الإنفاق المختلفة. ومصادرها الممكنة. — مراجعة الوضع الراهن للمكتبات المرشحة للدخول في المرحلة الأولى من التطبيق والنظم المستخدمة بها واختيار أكثرها جاهزية للبدء. — تحديد الفروق الجوهرية بين قواعد قاف ٢ وقواعد و أ م وما يترتب عليها من ممارسات محلية. — تقديم الدعم والحلول الممكنة الخاصة بإعادة تصميم بالنظم بما يتناسب مع حقول RDA وما يرتبط بها من معايير للشكل أو المحتوى مثل F R B R وBibframe وشكل العرض المترتب عليها؟ — دراسة المتطلبات التقنية اللازمة لتفعيل تطبيق قواعد وأم.	– تبدأ في الشهر الأول لإنشاء اللجنة وتستمر طوال فترة إنشاء اللجنة – شهران من تاريخ البدء – بعد شهر من البدء في وضع الخطة التنفيذية – في الشهر الثالث من تاريخ عمل اللجنة بعد الانتهاء من وضع الخطط اللازمة	– اللجنة الإدارية – اللجنة المشرفة على التطبيق – لجنة نظم المعلومات	— وجود رؤية ورسالة معلنة ومنشورة — إعلان خطة تنفيذية وتشغيلية مع بيان التمويل المادي لبنودها — إعلان قائمة بالمكتبات التي سوف تبدأ بالتطبيق مقسمة إلى مراحل — توافر قائمة بالإمكانات التي لابد أن يشتمل عليها النظام الآلي لتدعيم عمليات البحث والاسترجاع وفقاً لـ RDA
٢- تعزيز عمليات مواكبة بيئة المكتبات ومراكز المعلومات المصرية للمعايير وقواعد الفهرسة المعمول بها دولياً من خلال مساعدة المكتبات المصرية في تطبيق معيار (و أ م: RDA).	— تحفيز المكتبات على البدء في تطبيق قواعد RDA في حال تدعيم النظم الآلية بها للقواعد الجديدة. — نشر أدلة العمل والإرشادات التي تكفل للمكتبات البدء في التطبيق، وبثها عبر وسائل مختلفة من أهمها الموقع الإلكتروني للمشروع. — بيان العائد من التحول للمعيار الجديد وأثر ذلك على تلبية احتياجات المستفيدين. — توفير الدعم الفني في حالة ظهور أية مشكلات تتعلق بعمليات التطبيق.	– فور الانتهاء من الخطة التنفيذية ويستمر طوال فترة عمل اللجنة – تبدأ بعد ثلاثة شهور من عمل اللجنة – طوال عمل اللجنة	– اللجنة الإدارية اللجنة المشرفة على التطبيق – لجنة نظم المعلومات	– عدد المكتبات المصرية التي تعلن استعدادها للبدء – عدد أدلة العمل التي تم إصدارها – عدد ونوعية التقارير المتعلقة بمدي جاهزية النظم الآلية بالمكتبات المرشحة للتطبيق

الأهداف	المهام والمتطلبات	المدى الزمنى	المسئوليات	مؤشرات الأداء
	– التأكد من إمكانية النظام في عرض البيانات المترابطة لتسجيلة RDAفي الاسترجاع. – التواصل مع موردي النظم لبحث تزويد المكتبات بتحديثات النظام الآلي فيما يتعلق بالمعيار الجديد إذا ما أمكن ذلك. – وضع المقترحات بشأن تقديم الإمكانات الجديدة التي تظهر كفاءة الاسترجاع وشكل عرض البيانات من خلال تسجيلات RDA؟			
٣- نشر الوعي لدى مجتمع الفهرسة المصري بأهمية مواكبة التطورات الجارية في مجال الفهرسة وقواعدها وبصفة خاصة معيار (وأم: RDA).	– إصدار النشرات التعريفية والمطويات اللازمة للمشروع. – عقد الندوات واللقاءات المختلفة وأعمال المؤتمرات التي تروج لعمل اللجنةوالتي تعرف المفهرسين بالمفاهيم والمصطلحات الحديثة مثل : RDA, FRBR, FRSAD, Bibframe, Semantic web. – إبراز التجارب الناجحة وعرضها للاستفادة. – متابعة تحديث بيانات الموقع الإلكتروني والرد على الاستفسارات ورسائل البريد الإلكتروني. – الاتصال بالجهات والأشخاص المعنيين لنشر الوعي بأهمية اللجنة التوجيهية المشتركة للفهرسة للحصول على الدعم المادي والمعنوي.	– تبدأ من الشهر الثاني وتستمر طوال فترة عمل المشروع - تبدأ من منتصف العام الأول للمشروع - تبدأ في منتصف العام الأول وتستمر تباعاً - تبدأ بمجرد الانتهاء من تصميم الموقع الإلكتروني - تبدأ في منتصف العام الأول	- اللجنة الإدارية - لجنة الاتصال والإعلام	– عدد النشرات والمطويات المتاحة عبر الموقع الإلكتروني - عدد المؤتمرات والندوات التي تم عقدها - الرد على الاستفسارات الواردة وقياس التغذية المرتدة - نتائج استطلاعات الرأي - بروتوكولات واتفاقيات تعاون مع بعض الجهات المعنية.
٤- التأكيد على أهمية تمثيل مصر على المستوى الدولي والإقليمي فيما يتعلق بقضايا تطبيق وتعريب معيار (وأم: RDA).	– التنسيق بين اللجان الفرعية للجنة المصرية وما يناظرها على المستوين العربي والدولي. – أن تكون حلقة الوصل بين مجتمع الفهرسة المصري واللجنة التوجيهية المشتركة الدولية وما ينشأ من جهات على المستوى العربي والإقليمي. – المشاركة في المؤتمرات الدولية وعرض التجربة المصرية.	– منذ الشهر الأول ويستمر طوال عمل اللجنة	- اللجنة المشرفة على التطبيق - لجنة الاتصال والإعلام	– نماذج من المراسلات مع الجهات واللجان المناظرة. - عدد المشاركات في مؤتمرات أو ندوات أو ورش عمل.

٥- تعريب معيار (وأم: RDA) بصورة كاملة وتزويده بالتفسيرات اللازمة.	— الحصول على النص الكامل لمعيار (و أ م: RDA) في صورته الإلكترونية. — توزيع الأقسام الرئيسية على القائمين بعمليات التعريب. — تحديد المصطلحات الرئيسية بالمعيار مع الاتفاق على وضع صيغ عربية مقابلة لها قبل البدء في عمليات التعريب الكامل للقواعد للحد من عمليات التدقيق والتصحيح في مرحلة المراجعة. — تحديد قوائم رؤوس الموضوعات والقوائم الاستنادية لأسماء الأشخاص والهيئات والأماكن الجغرافية وغيرها من الأدوات اللازمة لبناء الملفات الاستنادية التي سوف يتم الاعتماد عليها سواء في التطبيق أو في وضع الأمثلة المختلفة داخل النسخة المعربة من القواعد. — اختيار الأمثلة المناسبة من واقع الإنتاج الفكري العربي بمختلف أشكاله وحالاته.	– في الشهر الأول من العمل – في الشهر الأول من العمل في عملية التعريب – يبدأ العمل في الشهر الثاني من المشروع ولمدة ثلاثة شهور في الشهر الأول من المشروع – بداية من الشهر الثالث وحتى نهاية التعريب	– اللجنة المشرفة على التعريب	– قائمة المصطلحات الرئيسية مترجمة للغة العربية. – الإصدارة العربية من القواعد.
٦- صميم البرامج التدريبية التي تؤهل المفهرسين للتعامل مع القواعد الجديدة وما يرتبط بها من تطورات حديثة في الفهرسة.	— وضع خطة تدريبية شاملة على المستوى الوطني. — — تحديد أولويات التدريب لجهات معينة تسهم في النهوض بالمشروع وتسويقه بصورة جيدة. — تصميم الجداول التدريبية والأهداف التي ينبغي أن تحققها. — توفير العروض التقديمية والمحتوى اللازم للبرنامج التدريبي وإمداد المتدربين به. — الاستعانة بمدربين ذوي خبرة ومهارة في الدورات التدريبية.	– في الشهر الأول لعمل لجنة التدريب ولمدة شهرين – أثناء إعداد خطة التدريب – تباعاً طوال فترة عمل اللجنة – قبل البدء بعمليات التدريب الفعلي.	– اللجنة الإدارية – اللجنة المشرفة على التدريب.	– البرنامج التدريبي المعلن. – عدد الدورات التي تم تنظيمها.استبيانا ت حضور الدورات وورش العمل. – عدد الجهات التي تم تغطيتها بالتدريب. إجمالي عدد المتدربين. – نتائج تحليل
٧- ضع سياسة وطنية لممارسات الفهرسة تتناسب مع طبيعة المحتوى العربي ومجموعاتنا العربية، ومراعاة الممارسات المحلية.	— مراجعة تحديثات الحقول الخاصة بالقواعد في أشكال تبادل البيانات (مارك ٢١ على سبيل المثال). — تحديد سياسة وممارسات التطبيق على المستوى الوطني بالمكتبات المصرية، وخاصة فيما يتعلق بنقاط الإتاحة وطبيعة الاسم العربي وخصائص اللغة العربية. — تحديد السياسة الوطنية للمكتبات المصرية فيما يتعلق بالقواعد الاختيارية ومنها على سبيل المثال التأشيرة العامة للمادة. — تحديد الممارسات المفضلة في بعض العناصر الاختيارية ، وخاصة الشكل المفضل لنقاط الإتاحة.	— – تبدأ المرحلة الزمنية لهذا الهدف بصفة عامة بعد البدء بتشكيل لجنة التعريب	— اللجنة المشرفة على التطبيق — اللجنة المشرفة على التعريب —	— – السياسة الوطنية لقواعد RDA — – وضع الممارسات المحلية لبعض القواعد الاختيارية.

التوصيات:

- ينبغي على الجهات المعنية بشئون المكتبات والمعلومات في مصر البدء باتخاذ خطوات جدية لإنشاء لجنة توجيهية للفهرسة يكون من أولى مهامها تعريب وتطبيق معيار (وأم: RDA)، كما يكون من بين مهام هذه اللجنة متابعة التطورات على المستوى الدولي فيما يتعلق بالعمليات الفنية.
- لابد أن تغلب الإرادة على الإدارة في اتخاذ قرار إنشاء هذه اللجنة الوطنية، وأن تغلب المصلحة العامة للتخصص على المصلحة الخاصة إذا ما أردنا حقًا المضي قدمًا لمواكبة التطورات الحديثة في مجال الفهرسة.
- إن إنشاء لجنة توجيهية مشتركة على المستوى الوطني لتطبيق وتعريب قواعد (وأم: RDA)، وما يرتبط بها من تطورات جارية لمسئولية وطنية يقع عاتقها بالدرجة الأولى على كل من دار الكتب المصرية والجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، ولابد أن تسخر لها كافة الإمكانات الممكنة.
- يجب أن تتم عمليات التطبيق في ضوء خطوات مدروسة وخطط محكمة، مع تحديد المدى الزمني المناسب للتنفيذ ومؤشرات قياس الأداء المناسبة.
- يراعي عند التطبيق بالمكتبات البدء بالتسجيلات الجارية لما يتم إضافته حديثًا، وإذا ما توافرت الإمكانات المادية والبشرية والبرامجية لترقية التسجيلات الراجعة فيمكن جدولتها وفقًا لحجم التسجيلات الببليوجرافية.
- ينبغي على اللجنة القائمة على عمليات التعريب أن تعمل بالتنسيق مع متخصصي قواعد البيانات والبرمجيات على تصميم قالب يسمح بعمليات التعريب باستخدامه، وأن يكون متاحًا لهم عن بعد، مما يكفل ديناميكية وفعالية عملية التعريب فضلاً عن سهولة إصدار الشكل الإلكتروني، وأن يكون هو الأساس للحصول على الشكل المطبوع وليس العكس.
- من الأهمية بمكان أن يتم التعامل مع العاملين القائمين بمعالجة التسجيلات الببليوجرافية بالمكتبات التي سوف يتم التطبيق بها على أساس أن هذا العمل هو جزء من صميم مهامهم اليومية مع مراعاة عدم إلقاء العبء عليهم بما يرهقهم حتى لا يتحول الأمر إلى عبء مادي على المكتبة فلا داعي لذلك العبء المادي الإضافي طالما كان العمل في نفس توقيت العمل الرسمي ودون جهد إضافي.
- يجب أن يكون المشروع تحت مظلة دار الكتب المصرية؛ حيث اتفقت التجارب المختلفة في دول العالم على وجود المكتبة الوطنية كشريك أساسي وفاعل.
- ينبغي أن يشارك في المشروع المؤسسات المكتبية الهامة والفاعلة على المستوى الوطنى وهي: دار الكتب الوطنية التي يتوافر بها عدد كبير من العاملين ذوي الخبرة في مشكلات وقضايا الفهرسة والتعامل مع أشكال مختلفة من أوعية المعلومات؛ مكتبة الإسكندرية التي يوجد بها مجموعة من العاملين بالعمليات الفنية ذوي الخبرة والمهارة في هذا الصدد فضلاً عن الإمكانيات التكنولوجية والوعي، وكذلك اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، ممثلاً في وحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات التي تشرف مركزيًا على مستوى أداء العاملين بأقسام العمليات الفنية، وتقوم بتدريبهم ومتابعهم ضمن مشروعات الميكنة، ومن ثم فإن الاتحاد ممثلاً في وحدة المكتبة الرقمية من الممكن أن يقدم قاعدة لا بأس بها من العاملين إذا ما تم تدريبهم يمكن أن يناط بهم البدء بالتطبيق في مكتباتهم وفق ما ترشد إليه الخطة التنفيذية، كما أن الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات تعد احدى الكيانات الهامة التي من شأنها تقديم جهد جيد في عمليات التدريب وإقامة الندوات والمؤتمرات.

- يعد اتحاد مكتبات الجامعات المصرية شريكًا استراتيجيًا في ذلك المشروع لما له من إشراف وتنسيق في مجموعة من مشروعات الميكنة بمكتبات الجامعات المصرية من خلال نظام آلي مصري يمكن تطويعه.

- لابد أن تراعي اللجنة عند اختيار الأشخاص الذين يمثلونها التنوع في الخبرات والمؤهلات بحيث تضم عددًا من السادة أعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات المصرية ممن يهتمون بالفهرسة، فضلاً عن مجموعة من المهنيين ممن لديهم قدرة على الإدارة، وكذلك مجموعة من أخصائيي المعلومات القائمين بالفهرسة.

- ينبغي أن تحدد اللجنة وبدقة قنوات الاتصال Communication Channels سواء داخل كل لجنة وأفرادها، أو فيما بين اللجان، أو بين اللجنة العامة وغيرها من الجهات الخارجية.

قائمة المراجع:

1. . **تقرير المائدة المستديرة الثانية** (٢٠١٤)عزيزة محمدي **حول Library Experts المجتمع خبراء المكتبات RDA: تطبيق أو لا تطبيق.** *Cybrarians Journal* (36). Retrieved July 21, 2015, from http://journal.cybrarians.info/index.phpotion=com_content &view=article&id=682:rda& catid=271:reports&Itemid=93
2. ***الدليل العربي*** (٢٠١٥) .الفهرس العربي الموحد ***للفهرسة باستخدام قواعد التقنين الدولي لوصف وإتاحة الموارد البيليوجرافية ووفقاً لمعيار مارك.*** طبعة ٢١ تمهيدية. جمال الفرماوى، الرياض : الفهرس العربي الموحد. Retrieved from http://kadl.sa/pdfviewer.aspxfilename=yfsdjphbn9xv4l2nmdesznlkwf3izbga7uezmqxgyocr6id2ibkvrisoh6a aun
3. ***مقدمة إلى وصف*** (٢٠١٣) .محمد عبد الحميد معوض ***المصادر وإتاحتها.*** Retrieved 21 July, 2015, from http://www.slideshare.net/Muawwad/ss-29012927?next_slideshow=1
4. محمد فتحي عبدالهادي. (نوفمبر، ٢٠١٠). **الفهارس العربية المتاحة على الخط المباشر والمعايير البيليوجرافية القياسية.** *مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية.* Retrievedمج. ١٦، ع. ٢، ص ص. ٢٢٨-٢٦٠. Feb. 20, 2016، From http://www.kfnl.org.sa/Ar/mediacenter/EMagazine/DocLib/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3%20%D8%B9%D8%B4%D8%B1%20%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%20-%201432/9.pdf
5. محمد فتحي عبد الهادي، نبيلة خليفة جمعة. (٢٠١٠). **الفهرسة في البيئة الإلكترونية.** ط. ١. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
6. مصطفى حسام الدين (٢٠١١). **وصف المصادر الملامح والبناء والتطبيق RDA):و أ م :(وإتاحتها في بيئة عربية**. *Cybrarian Journal*(26). Retrieved July 20, 2015, from http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=552:rda&catid=243:2011-08-22-11-46-36&Itemid=79
7. . مؤمن النشرتي (٢٠١٢) **التحديات التي تواجه خوارزميات محركات البحث في استرجاع المحتوى دراسة مسحية :العربي على الشبكة العنكبوتية العالمية تحليلية***Cybrarian Journal*(29). Retrieved from http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&Id=625:----------1----&catid=255:09-studies&Itemid=89
8. مؤمن النشرتي .(٢٠١٥) **مبادرة الإطار البيليوجرافي The BIBFRAME في فهارس المكتبات Initiative in OPACs.**

هاني محمد علي حماد (٢٠١٤). **قواعد وصف المصادر RDA وإتاحتها**. أطروحة (ماجستير) – قسم الوثائق والمكتبات- كلية الآداب، جامعة الفيوم. (إشراف محمد فتحي عبد الهادي، إسماعيل رجب عتمان).

9. هشام فتحي (٢٠٠٩) **ثورات التغيير في الفهرسة**. *المؤتمر القومي* **الوصفية من AACR إلى RDA**. *لأخصائيي المكتبات والمعلومات في مصر الثالث عشر المكتبة والمجتمع في مصر. :*

10. يسرية زايد (٢٠٠٩) **تقنين جديد لوصف المصادر وإتاحتها فى البيئة الرقمية**. *Cybrarians Journal* (20). Retrieved July 21 2015, from http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=544:2011-08-28-14-34-59&catid=133:2009-05-20-09-50-11&Itemid=61

11. Al-Sherbini, M. (2013). ***RDA: Resources Description and Access : Strategies for Implementation***. Chicago: ALA editions. Retrieved July 21, 2015, from http://www.alastore.ala.org/pdf/el_sherbini_sample.pdf

12. ***Australian Committee of Catalogin***. (n.d.). Retrieved 11 14, 2015, from National Library of Australia: https://www.nla.gov.au/acoc/constitution

13. Cataloging, Program for Cooperative. (2015). ***PCC Vision, Mission, and Strategic Directions: January 2015-December 2017***. Retrieved Jan. 03, 2016, from https://www.loc.gov/aba/pcc/about/PCC-Strategic-Plan-2015-2017.pdf

14. DNB. (n.d.). ***Summary_RDA_LD_activities***. Retrieved 08 21, 2015, from Model-based approaches for next-generation cataloguing : Preparation for implementation of RDA.

15. Dunsire, G. (2015). **Engaging with RDA: governance and strategy**. Retrieved from http://alcts.ala.org/ccdablog/wp-content/uploads/2015/07/RDA-Gov-Strategy.pdf

16. España, B. N. (2014). ***National Library of Spain statement regarding RDA.***

17. Gryspeerdt, K. (18 December 2013). ***EURIG survey on adoption of RDA – 2013****: report 1 v1.0.*

18. Gu, B. (2012, June 2012). **Recent activities in the Chinese library cataloging community.** ***SCATNews :*** *Newsletter of the Standing Committee of the IFLA Cataloguing Section*(37), 5-6. Retrieved July 22, 2015, from http://www.bengu.cn/homepage/paper/paper132scatnews37.html

19. K N Sheshadri, D. Shivalingaiah, K Manjunatha (2011). **Library Consortia in United Arab Emirates: An Opinion Survey.** *Asia-Pacific Conference Library & Information Education & Practice*.

20. Kathy Choi, Haslinda Md Yusof, And Fauziah Ibrahi (2014). **RDA: National Library Board Singapore's**. *Cataloging & Classification Quarterly, 52*, 608–620. Retrieved from http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/01639374.2014.891165

21. Oliver, C. (2010). **Introducing Rda :A Guide To The Basics** . Chicago . Re-

trieved July 25, 2015, from http://www.npc.edu/sites/files/shared/library/Introducing%20RDA.pdf

23. ***RDA in Translation - Chinese***. (2014). (C. L. American Library Association, Producer) Retrieved July 22, 2015, from RDA Toolkit: http://www.rdatoolkit.org/translation/Chinese
24. JSC (2015, April 13). ***Resource Description and Access***. Retrieved July 23, 2015, from Joint Steering Committee for development of RDA: http://www.rda-jsc.org/archivedsite/rda.html
25. The RDA-SA Steering Committee. (2013).***Resource Description and Access (RDA) implementation in South Africa***. Retrieved July 19, 2015, from http://www.nlsa.ac.za/index.php?option=com_content&view=article&id=228%3Aresourch-description-and-acce ss-rda-implementation-in-south-africa& ca-tid=45%3Apretoria-campus&Itemid =338